تأثير تجمع دول بريكس (BRICS) على النظـام الإقتصـادى الدولـى

مع الإشارة إلى مدى إمكانية إنضمام مصر لعضوية التجمع

The Impact of the BRICS Grouping Countries on the International Economic System

with Reference to the Possibility of Egypt Joining to the Grouping Membership

أ.م.د

عـزت ملـوك قنـاوى

قائم بعمل رئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

Assistant Prof.

Ezzat Molouk Kenawy

Department of Economics and Public Finance
Faculty of Commerce - Kafr El -Sheikh University

ملخص الدراسة :

يهدف هذا البحث إلي تحليل تأثير تجمع دول بريكس (BRICS) والتي تشمل البرازيل (B) وروسيا الاتحادية (R) والهند (I) والصين (C) وجنوب إفريقيا (S) على النظام الإقتصادي الدولى خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨) ، وذلك من خلال التعرف على دوافع وأسباب وأهداف نشأة هذا التجمع وتطوره ، وبيان مدى مساهمة تجمع دول بريكس في النظام الإقتصادي العالمي من خلال تحليل الأداء الإقتصادي الكلى للتجمع باستخدام بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل النمو الاقتصادى ، ومعدلات التضخم والبطالة ، وإجمالي حجم الديون الخارجية ، والاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وإجمالي حجم التجارة الخارجية ، والميزان التجاري وغيرها . هذا بجانب تحليل الأهداف والنتائج الإقتصادية المترتبة على مؤتمرات قمم التجمع (٢٠٠٩-٢٠١٨) ، وبيان مدى إمكانية انضمام مصر لعضوية التجمع ، ثم تحديد أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تجمع دول بريكس ، والجهود المبذولة من أجل تفادى أو الحد من تلك المعوقات والتحديات للحفاظ على قوة التجمع الإقتصادية والسياسية الدولية .

وقد تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لظاهرة التكتلات الإقتصادية من خلال تحليل بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية لتجمع دول بريكس باستخدام أسلوب النسب الإحصائية .

وتتمثل إشكالية البحث في الإجابة على التساؤل التالي : هل يستطيع تجمع دول (BRICS) إحداث تحول تدريجي في التوازن الإقتصادي العالمي من اقتصاديات الدول المتقدمة إلى اقتصاديات الدول الصاعدة ؟ وهل تتوافر لتجمع دول (BRICS) مقومات تشكيل نظام إقتصادى دولي جديد ؟

وينبني البحث على الفرضية التالية : يواجه تجمع دول بريكس معوقات وتحديات كبيرة قد تعوق أو تحد من إمكانية منافسته لدول الإقتصاديات التقليدية المعروفة .

وأخيراً ينتهي البحث باستخلاص مجموعة من النتائج ، واقتراح بعض التوصيات التي من شأنها دعم وتفعيل الشراكة والتعاون والتكامل بين تجمع دول (BRICS) .

الكلمات الدالة : تجمع دول (BRICS) ، الاقتصاديات الصاعدة ، المؤشرات الإقتصادية الكلية ، النمو الإقتصادي السريع ، النظام الإقتصادي العالمي ، مصر .

Summary:

This research aims to analyze the impact of the BRICS grouping countries which includes Brazil, the Russian Federation, India, China and South Africa on the international economic system during the period (2009-2018), through identify the motives, causes and objectives of the establishment and development of this grouping, and to clarify the contribution of the BRICS grouping in the global economic system, through analysis the macro-economic performance of the grouping countries using some macroeconomic indicators such as, GDP, economic growth rate, inflation and unemployment, and the total volume of external debt, foreign direct investment, and the total volume of foreign trade,

balance of trade and others. This is in addition to analyze the economic goals and results of the summits conferences (2009-2018), and the extent of the possibility of joining Egypt for membership of the grouping countries, then identify the most important obstacles and challenges facing the BRICS grouping countries, and the efforts in order to avoid or reduce these obstacles and challenges to maintain the international economic and political power of this grouping. The descriptive analytical approach to the phenomenon of economic blocs has been used through analyze some of the macroeconomic indicators of the BRICS grouping countries by using the method of statistical ratios.

The research problem is to answer the following question:- Can the BRICS Grouping Creating a gradual transformation in the global economic balance from the economies of developed countries to the economies of emerging countries?, Is it available for the (BRICS) grouping countries the elements of formation a new international economic order?

The research is based on the following hypothesis: The BRICS grouping countries faces major obstacles and challenges that may hinder or limit its competitiveness with the countries of the known traditional economies.

Finally, the research ends with a set of results and suggest some recommendations that would support and activate the partnership, cooperation and integration between the BRICS grouping countries.

Keywords: BRICS grouping, Emerging Economies, Macroeconomic Indicators, Rapid Economic Growth, Global Economic System, Egypt.

مقدمــة :

شهد العالم مع إنتهاء الحرب العالمية الثانية نشأة تجمعات إقتصادية متعددة ، فتكونت تجمعات ومنظمات إقليمية ، مثل الإتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية ، ومع إنتهاء الحرب الباردة وسقوط حائط برلين وإنهيار منظومة الستار الحديدي المتمثلة في الإتحاد السوفييتي وصعود الولايات المتحدة الأمريكية ، وإنتشار العولمة بدأت تظهر من جديد تكتلات وتجمعات إقتصادية وسياسية لسد الفراغ الناجم عن إندثار التحالفات السابقة ، فظهر الإتحاد الإفريقي والإتحاد الأسيوي أو تجمع الآسيان وإتحاد أمريكا الجنوبية واللاتينية ومجلس دول التعاون الخليجي وغيرها من التجمعات والتكتلات الإقتصادية والسياسية الأخرى (عزت قناوي، ٢٠١٢)

ومنذ بداية الألفية الثالثة شهد النظام الإقتصادي والسياسي الدولي تغيراً مستمراً ، فلا يوجد نظام إقتصادي مستقر نتيجة توالى الأزمات الإقتصادية والمالية العالمية ، والتي ترتب عليها صعود دول وانقسام دول أخرى وكذلك تفكك بعض الأنظمة السياسية والإقتصادية . فلهذا السبب ولأسباب أخرى متعددة تتجه بعض دول العالم إلى بناء تحالفات وتكتلات إقتصادية وسياسية حديثة .

وفى ظل تكريس الهيمنة الأمريكية ومن وراءها الدول الأوروبية وتوظيف تفوقها العسكري والإقتصادي للهيمنة على النشاط الإقتصادي العالمي وتوجيهه لخدمة مصالحها وأطماعها والإنفراد في إتخاذ القرارات الدولية في المؤسسات الإقتصادية والمالية العالمية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وإدارة النظام الإقتصادي العالمي ، فقد شكل ذلك الأمر دافعاً قوياً من جانب معظم الدول للبحث عن بديل للهيمنة الأمريكية ومؤازرة بعضها البعض في شكل تحالفات وتكتلات قوية من أجل صياغة نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب للحد من الهيمنة الغربية واستقلال القرار الوطني وبالذات الدول ذات النمو الإقتصادي السريع مثل الصين والهند وروسيا والبرازيل (أحمد رجب ،٢٠١٣) .

وفى ضوء ما سبق برزت الحاجة إلى تشكيل تكتل إقتصادي يجمع هذه الدول الصاعدة (بريكس) ذات النمو الإقتصادي السريع كقوة إقتصادية وتكتل عالمي للوقوف بكل إمكانياتها ضد فكرة القطب الواحد المتحكم في القضايا الإقتصادية والسياسية الدولية ، والتأطير لنظام دولي جديد مبني على نظام التعددية القطبية . وانطلق تجمع دول بريكس منذ بداية قمته الأولى عام ٢٠٠٩م معلناً عن تكتله المبنى على المصالح الإقتصادية المشتركة والمطالبة بمكانة دولية تتناسب مع قدراته وإمكانياته الإقتصادية ، وذلك من خلال حصول أعضاء التكتل على حصص تصويتية في منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين والمؤسسات الدولية الأخرى (براهما تشلاني، ٢٠١٢) . وقد اتخذ تجمع دول بريكس الكثير من الخطوات التي تساعده على تحقيق أهدافه عبر القمم المتتالية التي يعقدها بشكل منتظم سنوياً والتي كان أخرها عام ٢٠١٨م .

إشكالية البحث :

واجه النظام الإقتصادى العالمي الجديد بقيادة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية المتقدمة الكثير من الإنتقادات باعتبارها السبب المباشر في تعميق مظاهر التخلف والفقر والأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي والتي كان من أبرزها وآخرها الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية عام ٢٠٠٨م ، وما ترتب عليها من تداعيات إقتصادية وسياسية في بعض الدول المتقدمة ذات الإقتصاديات الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والتى شهدت تراجعاً حاداً في أداء النمو الإقتصادي بها نتيجة الحروب التي تشنها والمشاكل الكبيرة التي تواجهها في إطار توسيع هيمنتها على العالم ، في الوقت الذي أخذت فيه إقتصاديات دول أخري صاعدة في النمو والتطور ومنها الصين والهند وروسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا وماليزيا واندونيسيا وغيرها من الإقتصاديات الناشئة ، والتي إستطاعت تجاوز الأزمة المالية العالمية وتمكنت من الإنطلاق كقوة إقتصادية عالمية بحكم ما تتمتع به من موارد طبيعية وجغرافية وديموجرافية ، الأمر الذي شجع وحفز البعض منها للدخول في تجمع إقتصادي

(بريكس) على أساس الشراكة والتعاون والتكامل لتصبح قوة مؤثرة وصاحبة قرار في النظام الإقتصادي العالمي بجانب الدول المتقدمة(البطل محمد، ٢٠١٦) .

وتتمحور إشكالية البحث في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي :

ما مدى قدرة وإمكانية تجمع دول بريكس (BRICS) على تعزيز مكانته كقوى صاعدة وفاعلة فى إعادة توازن النظام الإقتصادى الدولى ؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي المقومات والخصائص الإقتصادية التي قام على أساسها تجمع دول بريكس ؟
- هل يمثل تجمع دول بريكس مع غيره من التجمعات والتكتلات الإقتصادية الأخرى تحول تدريجي في التوازن الإقتصادي العالمي من إقتصاديات الدول المتقدمة إلى الدول الصاعدة ؟
- هل سيؤدى تجمع دول بريكس إلى تسريع تشكيل نظام اقتصادي دولي جديد ؟
- ما هي أبرز التحديات والمعوقات الإقتصادية والسياسية التي تواجه تجمع دول بريكس ؟ وهل ستؤثر على كفاءة وفاعلية هذا التجمع ؟
- إلى أي مدى ستنجح جهود تجمع دول بريكس في تجاوز المعوقات والتحديات الداخلية والخارجية للحفاظ على قوة التكتل الإقتصادية والسياسية على المستوى الدولي ؟
- هل سينجح تجمع دول بريكس في توسيع عضويته بانضمام دول جديدة للتجمع ؟
- ما هي دوافع وهدف المشاركة المصرية في مؤتمرات قمم تجمع دول بريكس ؟ وهل تتوافر لدى مصر المقومات الإقتصادية للانضمام للتجمع ؟

فروض البحث :

ينبني البحث علي الفروض التالية :

- يمتلك تجمع دول بريكس مجموعة من العوامل والمقومات التاريخية والسياسية والإقتصادية التي تجعل منه قوة صاعدة وفاعلة في توازن النظام الإقتصادى الدولي .
- توفر التكتلات الاقتصادية إمكانية لدعم الشراكة والتعاون والتكامل بين تجمع دول بريكس .
- يواجه تجمع دول بريكس معوقات وتحديات كبيرة قد تقلل من إمكانية منافسته لدول الإقتصاديات التقليدية المتعارف عليها .
- توجد الكثير من المعوقات التي تعوق انضمام مصر لتجمع دول بريكس .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلي تحليل تأثير تجمع دول بريكس (BRICS) على النظام الإقتصادي العالمي خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨) ، وذلك من خلال التعرف على دوافع وأسباب وأهداف نشأة هذا التجمع وتطوره ، مع بيان الخصائص العامة لدول التجمع ، وتحديد مدى مساهمة تجمع دول بريكس في النظام الإقتصادي العالمي من خلال تحليل الأداء الإقتصادي الكلى لدول التجمع بإستخدام بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية ، بجانب التعرض لبيان أهم النتائج الإقتصادية المترتبة على مؤتمرات القمم التي عقدتها دول التجمع خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨) ، بالإضافة إلى توضيح مدى إمكانية انضمام مصر لعضوية دول التجمع ، ثم التعرض لأهم المعوقات والتحديات الإقتصادية والسياسية العالمية التي تواجه دول التجمع. وأخيراً ينتهي البحث بإستخلاص مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها ، مع اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها تفعيل ودعم الشراكة والتعاون والتكامل بين تجمع دول بريكس .

منهجية البحث ومصادر البيانات :

إعتمد البحث في إطار التحليل المستخدم على المنهج الوصفي التحليلي لظاهرة التكتلات الإقتصادية وذلك باستخدام بعض المؤشرات الإقتصادية ومحاولة تحليلها في إطار تجمع دول بريكس باستخدام أسلوب النسب الإحصائية. ولتحقيق هذا الغرض البحثي فقد تم الإعتماد على البيانات من واقع البحث المكتبي من المراجع والكتب والدوريات العلمية والنشرات والتقارير من الجهات المختلفة المحلية والأجنبية ذات الإرتباط الوثيق بموضوع البحث .

الدراسات السابقة فى موضوع البحث :

من خلال الإطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة في موضوع التجمعات والتكتلات الإقتصادية وبخاصة تجمع دول بريكس (BRICS) وجدت بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث ، وقد تم تصنيفها إلى دراسات عربية وأجنبية ، وتم عرضها بالترتيب من حيث الأحدث إلى الأقدم .

أولاً : الدراسات العربية

(١) دراسة (عطية مسعود ، ٢٠١٨)

بعنوان : **تكتل بريكس - تحديات الحاضر وأفاق المستقبل**

هدفت الدراسة إلى التعرف على تطور تكتل بريكس ، وبيان المكانة الإقتصادية لتكتل بريكس بين دول العالم،ومستقبل تكتل بريكس والدور المتوقع أن يلعبه في النظام العالمي، والتحديات التي تواجه التكتل. وخلصت الدراسة إلى أن تكتل بريكس يتطور بصورة ملحوظة من كونه تكتل سياسي إلى تكتل سياسي- إقتصادي يسعى إلى تعميق الروابط الإقتصادية بين الدول الأعضاء ولعب دور أكبر في السياسة الدولية والنظام المالي والإقتصادي العالمي . هذا بجانب تزايد مساهمة التكتل في الناتج العالمي وكذلك في التجارة العالمية للسلع والخدمات، وأن التكتل أصبح يحتل مكانة كبرى على مستوى العالم فيما يتعلق بتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وتقديم مساعدات تنموية للدول النامية وفقاً لنموذج مختلف عن النموذج التي تتبعه الدول التقليدية المانحة ، ويتميز تكتل بريكس بكونه يقوم على المنفعة المتبادلة وليس المشروطية . وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في عضوية التكتل بضم دول جديدة له وكذلك التوسع في إبرام اتفاقيات إقتصادية بين التكتل والتكتلات الأخرى الفاعلة على الساحة العالمية .

(٢) دراسة (مصدق حسن ، ٢٠١٥)

بعنوان : **بريكس تكتل ناشئ يسعى لإعادة توزيع القوة في العالم**

هدفت الدراسة إلى معرفة رؤية تكتل بريكس الإستراتيجية ومدى قدرة تكتل دول بريكس على رسم ملامح النظام الإقتصادي العالمي . وعلاقة تكتل بريكس مع الدول العربية من الناحية الإقتصادية والسياسية، وتحديد أهم المعوقات التي تواجه مسيرة تكتل بريكس. وتوصلت الدراسة إلى أن تكتل بريكس لا يسعى إلى تغيير السوق العالمية جذرياً، وإنما يعمل على تغييرها بما يتناسب مع مصالحه الإقتصادية والسياسية ، كما أن الانفتاح العربي على تكتل دول بريكس يجب أن يسير بالتوازي مع تفادى أى توجه بشأن حدوث أزمات بالمنطقة واستغلالها .

(٣) دراسة (عبدالعليم أحمد ، ٢٠١٥)

بعنوان : **تكتل بريكس والتعايش ، رؤية بديلة لإرساء نظام عالمي جديد**

هدفت الدراسة إلى توضيح وكيفية نشأة تكتل بريكس كتكتل اقتصادي في البداية ثم سرعان ما صاحبه تأثير سياسي للبحث عن تغيير في النظام العالمي وتبنى رؤية بدبلة للنظام الإقتصادي والسياسي العالمي بشأن دعم التعاون الدولي واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في شئون الدول الأخرى . وأشارت الدراسة إلى بيان ملابسات النمو الاقتصادى السريع لدول تكتل بريكس ، وتعزيز المنافع المتبادلة بين الدول ، ودعم مسارات التنمية الوطنية . وتوصلت

الدراسة إلى أن تكتل بريكس يعد أحد الأدوات التي يمكن من خلالها مواجهة الهيمنة الأمريكية على المؤسسات الدولية الحالية . بجانب ضرورة حث تكتل دول بريكس على تقليل فجوة الإختلاف في الرؤى فيما بينها من أجل الوصول إلى توافق مشترك بشأن النظام العالمي الجديد.

(٤) دراسة (القصير إبراهيم ، ٢٠١٤)

بعنوان : **تكتل دول بريكس (نشأته – إقتصادياته – أهدافه)**

هدفت الدراسة إلى بيان دوافع نشأة تكتل دول بريكس ، وتوضيح طبيعة العلاقات المختلفة بين كافة دول بريكس وقدراتها وإمكانياتها الإقتصادية والسياسية والعسكرية ، وطبيعة العلاقات الثنائية بين مختلف دول تكتل بريكس ، كما أوضحت الدراسة البدايات الأولى لنشأة تكتل دول بريكس، وأهدافها وتطلعاتها ونظرتها إلى النظام الدولي ومؤسساته ، وكذلك موقف الدول المختلفة من القضايا الإقتصادية الدولية. كما بينت الدراسة أن تكتل دول بريكس يسعى إلى تغيير هيكل الإقتصاد العالمي، وقد بدأت بذلك عملياً من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية خارج نطاق منظمة التجارة العالمية . وأظهرت الدراسة أيضاً طبيعة العلاقة بين الدول الخمس الأعضاء بالمجموعة والفوائد التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها، إضافة إلى ما يمكن أن تقدمه للتكتل ككل . وتعتبر هذه الدراسة الوحيدة التي تناولت طبيعة تكتل بريكس وكيف نشأ والى أين وصل بصورة مفصلة . وتوصلت الدراسة إلى أن الربط والتعاون الإقتصادي بين تكتل دول بريكس هو إنعكاس لأخطاء المشروع الأمريكي العالمي، وأن التوجه والتشكيل الإقتصادي لتكتل بريكس هو مقدمة وغطاء للتحالف السياسي لدول تكتل بريكس والذي سيؤثر في شكل وآليات العلاقات الدولية ومناطق توزيع النفوذ العالمي للقوى العظمى الصاعدة مستقبلاً .

ثانياً : الدراسات الأجنبية

(١) دراسة (Daniel Epstein, 2015) بعنوان :

New Development? The BRICS Bank and the International System

هدفت الدراسة إلى بيان كيفية استحواذ مجموعة بريكس على اهتمام المؤسسات المالية الرئيسية باعتبارها دول واعدة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية الجديدة. وأشارت الدراسة إلى أنه مابين عام ٢٠٠٣-٢٠٠٨م شهدت دول بريكس نمواً اقتصادياً ملحوظاً ، مما يشير إلى أن هناك أربع دول صاعدة بقوة تقوم بتغيير المشهد في النظام المالي العالمي من أجل إنهاء الهيمنة الغربية على الإقتصاد العالمي . وأظهرت الدراسة أن دول تجمع بريكس تعتبر شبكة دبلوماسية معقدة، فهي تمتد في أربع قارات ولا تشترك في أي لغة أو تاريخ ثقافي مشترك، ورغم ذلك فقد أنشأت آلية للتعاون بين البنوك في منطقة بريكس، ومجلس أعمال بريكس، ومنتدى بريكس المصرفي ، وتحالف البورصات . وأظهرت الدراسة أنه مع وجود بنك التنمية الجديد، فإن دول تجمع بريكس أصبحت بعد أول ظهور له ضمن القيادة المالية العالمية ، ومن الممكن لها الاستغناء مستقبلاً عن المؤسسات المالية التقليدية . وأوصت الدراسة بأن التأثير في الاقتصاد العالمي يستند إلى معايير كثيرة أكثر من الناتج المحلي الإجمالي ، ومثال ذلك الصين التي لا تمتلك سوى نسبة ٤% من الأصوات في صندوق النقد الدولي ، على الرغم من أنها تمثل أكثر من ١٦% من الناتج المحلي الإجمالي العالمى .

(٢) دراسة (Stuenkel, Oliver, 2015) بعنوان :

The BRICS and the future of global order

هدفت الدراسة إلى بيان تطور تجمع بريكس منذ عام ٢٠٠٩م والتحول في القوة الاقتصادية والسياسية من الشمال العالمي إلى الجنوب العالمي. وأشارت الدراسة إلى تحليل كيف حاول تجمع بريكس ممارسة نفوذه على القضايا العالمية والضغط من أجل إصلاح صندوق النقد الدولي، بجانب تحليل مفصل لكيفية انخراط دول بريكس مع بعضها البعض في إطار مشترك يتضمن عدة قضايا عالمية مثل الزراعة والصناعة والتجارة والأمن الغذائي والأمن القومي

والمساعدات الإنسانية وغيرها. وأوصت الدراسة بضرورة التعاون والتكامل بين دول تجمع بريكس في المجالات المختلفة ورفض سياسة الهيمنة من جانب بعض الدول الغربية .

(٣) دراسة (Morazan, Pedro, 2015) بعنوان :

The role of BRICS in the developing world

هدفت الدراسة إلى بيان دور تجمع دول بريكس كقوة اقتصادية صاعدة في مجال التعاون الإنمائي الدولي ، حيث أنه على مدار السنوات العشر الأخيرة قدمت مجموعة بريكس المزيد من المساعدة المالية وكذلك التقنية، وتبنت طرق مختلفة لوسائل التعاون الاقتصادي في دول العالم النامي . وأشارت الدراسة إلى أن تكتل بريكس يعد في طليعة الدول مستخدماً الوزن الاقتصادي له للحث على التغيير وتحدي للجهات المانحة الغربية التقليدية بشكل عام والاتحاد الأوروبي بشكل خاص . كما تم تحليل آثار سياسات التنمية في تجمع بريكس، ومتابعة العلاقات المبنية على فكرة التعاون بين دول الجنوب مع بعضها البعض، والذي يقوم على أساس التضامن وتقاسم الخبرات والاعتماد على الذات في تجمع دول أمريكا الجنوبية ، وبالتالي فإن تجمع دول بريكس لا تقتصر علاقات الدول منخفضة الدخل على المساعدة المالية فقط بل تمتد لتشمل التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل التنمية ككل للمساهمة في التنمية الاقتصادية. وتوصلت الدراسة إلى أن التركيز العام للتعاون الإنمائي يقع على دول الجوار والتكامل الإقليمي، كذلك النظر إلى التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي ليكون الوسيلة الرئيسية لتحسين التنمية في الدول النامية .

(٤) دراسة (Xiaoyun Li, and Richard Carry, 2014) بعنوان :

The BRICS in International Development System: Challenge and Convergence

هدفت الدراسة إلى بيان البعد الاقتصادي والسياسي لتجمع دول بريكس ، إضافة إلى الحوكمة العالمية في عالم من الجغرافيا السياسية والاقتصادية الجديدة وكذلك دور تجمع بريكس كمحور رئيسي للتعاون الإنمائي . وأشارت الدراسة إلى اعتبار تجمع بريكس لا يزال قيد التطور في توقعات النمو للبنك الدولي ، وأن تجمع بريكس يمثل عاملاً رئيسياً في المشهد المتطور للتعاون الإنمائي، وقد تبين ذلك من خلال إنشاء مؤسسات جديدة خارج نطاق الأطراف المتعددة القائمة مثل إنشاء تجمع بريكس لبنك التنمية الجديد والتعاملات المالية والاقتصادية من خلاله، وتقديم الصين لمبادرات متعددة في تمويل التنمية. وخلصت الدراسة إلى نتائج هامه منها أن تجمع دول بريكس من المتوقع أن يستمر في العمل كتكتل للدول الصاعدة، وأن الشراكات الإنمائية التي يشارك فيها تجمع بريكس ستكون كثيرة ومختلفة، وقد تمتد خارج نطاق دول بريكس لتشمل دول نامية أخرى .

(٥) دراسة (Nubia, Niet, 2012) بعنوان :

The Influence of Emerging Economies in International Affairs

هدفت الدراسة إلى بيان مدى تأثير القوى الصاعدة في النظام الدولي ، حيث بينت أن نشأة مجموعة بريك غيرت خريطة النظام العالمي وإستراتيجية برنامج القوى العالمية ، وأجابت الدراسة على التساؤلات الآتية: هل مجموعة بريك ستتفوق قوتها الاقتصادية عن أغنى دول العالم؟ وما هي الإستراتيجيات الرئيسية لدول بريك لنشر قوتها عالمياً ؟ . وقد تم تحليل الأهداف والفرضية البحثية في الدراسة من حيث وجود مزيد من الجهات الفاعلة في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي التي قد تظهر مستقبلاً من دول أخرى من باقي العالم . وخلصت الدراسة إلى نتائج هامه منها أن تغيير العالم لا رجعة فيه ، وأن القوة المالية العالمية بما في ذلك القوة الناعمة

لم تعد تنتمي إلى دولة واحدة، وأن العديد من البلدان الغربية لا تريد القبول بالتغيرات على الواقع الدولي الجديد، بالإضافة إلى أن تجمع بريك خلق توافق جديد بين الإقتصاديات المتنامية وجذب المزيد من الدول الغربية في جميع أنحاء العالم التي لا تقبل بالهيمنة الإقتصادية والمالية والسياسية للدولة الواحدة .

التعليق على الدراسات السابقة :

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة يمكن استخلاص أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين هذا البحث فيما يلي :

- يتفق هذا البحث مع أغلبية الدراسات السابقة في المنهج المتبع في تحليل ظاهرة التكتلات الإقتصادية ، من خلال الإعتماد على أسلوب النسب الإحصائية في تحليل بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية. هذا بجانب أن هناك تبنى واضح من معظم الدول للتوجه نحو التجمعات والتكتلات الإقتصادية ومنها تجمع بريكس في ظل تكريس الهيمنة الأمريكية ومن وراءها الدول الأوروبية وتوظيف تفوقها العسكري والإقتصادي للهيمنة على النشاط الإقتصادي العالمي والمؤسسات الإقتصادية والمالية العالمية . كما يتفق هذا البحث أيضاً مع معظم الدراسات السابقة في أن هناك معوقات وتحديات كثيرة تواجه تكوين التجمعات والتكتلات الإقتصادية بصفة عامة وتجمع دول بريكس بصفة خاصة، لذلك لابد من الاستعداد والتحضير مسبقاً للتغلب عليها أو الحد منها . ويختلف هذا البحث عن كل الدراسات السابقة من حيث التعرض لتحليل الأداء الإقتصادي الكلى لتجمع دول بريكس بجانب مدى إمكانية انضمام مصر لعضوية هذا التجمع بالإضافة إلى بيان الأهداف التفصيلية لمؤتمرات قمم هذا التجمع وطريقة تحليل وعرض النتائج .

خطة البحث :

يشتمل هذا البحث على سبعة أجزاء رئيسية كالتالي :

الجزء الأول : دوافع نشأة وتطور تجمع دول بريكس(BRICS).
الجزء الثاني : الأهداف والخصائص العامة لتجمع دول بريكس.
الجزء الثالث : تحليل الأداء الإقتصادي الكلى لتجمع دول بريكس.
الجزء الرابع : النتائج الإقتصادية المترتبة على مؤتمرات قمم تجمع دول بريكس.
الجزء الخامس: إمكانية إنضمام مصر لعضوية تجمع دول بريكس.
الجزء السادس: أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تجمع دول بريكس.
الجزء السابع : نتائج وتوصيات البحث.

دوافع نشأة وتطور تجمع دول بريكس (BRICS) :

شهد العالم مع إنتهاء الحرب العالمية الثانية نشأة تجمعات إقتصادية متعددة ، فتكونت تجمعات ومنظمات إقليمية ، مثل الإتحاد الأوروبي ، وجامعة الدول العربية ، ومع إنتهاء الحرب الباردة وسقوط حائط برلين وإنهيار منظومة الستار الحديدي المتمثلة في الإتحاد السوفيتي وصعود الولايات المتحدة الأمريكية ، وانتشار العولمة بدأت تظهر من جديد تكتلات وتجمعات إقتصادية وسياسية جديدة لسد الفراغ الناجم عن اندثار التحالفات السابقة، فظهر الإتحاد الإفريقي والإتحاد الأسيوي أو تجمع الآسيان وإتحاد أمريكا الجنوبية واللاتينية ومجلس دول التعاون الخليجي وغيرها من التجمعات والتكتلات الإقتصادية والسياسية الأخرى (عزت قناوي، ٢٠١٢) .

ومع بداية الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م وما ترتب عليها من نتائج سلبية وما صاحبها من تداعيات سياسية وإقتصادية وأمنية عالمية وعلى رأسها الدول ذات الإقتصاديات الكبرى تلتها الدول الأقل نمواً فالأضعف اقتصاداً، وهنا برزت الحاجة إلى هذا التكتل الإقتصادي (بريكس) والذي كان له فوائد متعددة للدول الأعضاء، فقد استطاعت تجاوز الأزمة المالية العالمية وتمكنت من الإنطلاق كقوة إقتصادية عالمية. هذا بجانب الإنفراد الأمريكي بإتخاذ

القرارات الدولية في المؤسسات الإقتصادية والمالية العالمية ضد العديد من الدول المختلفة ، وهو الأمر الذي شكل دافعاً قوياً من جانب معظم الدول للبحث عن بديل للهيمنة الأمريكية ومؤازرة بعضها البعض في شكل تحالفات وتكتلات قوية من أجل صياغة نظام دولي جديد في ظل المتغيرات العالمية وللحد من الهيمنة الغربية وتكريس مبدأ السيادة وإستقلال القرار الوطني وبالذات الدول ذات النمو الإقتصادي السريع (أحمد رجب ،٢٠١٣) .

وفى ضوء ذلك بدأت المفاوضات في نيويورك عام ٢٠٠٦ بمجموعة دول تتميز بالموارد البشرية والطاقات والقدرات الإقتصادية الهائلة عقبها بعد ذلك سلسلة إجتماعات لاحقة للتشاور حول تأسيس وتشكيل تجمع "بريكس" كمجموعة إقتصادية . وقد عقدت مجموعة "بريك" أول قمة لها في يوليو عام ٢٠٠٨م باليابان على هامش قمة الثماني الكبار ، وهي القمة التي شهدت أول تنسيق عملي بين الدول الأربعة حول أهم القضايا الإقتصادية العالمية، وبعد هذه القمة أصبحت مجموعة "بريك" موضع تكهنات وتوقعات من جانب البعض ، خاصة حول إحتمالات تشكيلها لتجمع إقتصادي سيكون الأقوى في تاريخ الإقتصاد العالمى ، وفى نهاية عام ٢٠٠٨م تم عقد إجتماع في مدينة "إيكاترينبرج" بروسيا ، ثم تبع ذلك عقد أول مؤتمر قمة لدول التجمع في ١٦ يونيو عام ٢٠٠٩ في نفس المدينة وكان أعضاؤها من الدول ذات الإقتصاديات الصاعدة وهم البرازيل وروسيا والهند والصين تحت إسم (BRIC) أولاً ، ثم إنضمت جنوب إفريقيا إلى عضوية التجمع في ٢٤ ديسمبر عام ٢٠١٠ ليصبح إسمها الحالي (BRICS) ، وهو إختصار للحروف الأولى الأجنبية من أسماء الدول الأعضاء في التجمع صاحبة أسرع نمو إقتصادي بالعالم، وتعتبر مدينة شنغهاي الصينية المقر الرئيسي لتجمع دول بريكس .

كما يمكن من حيث الدلالات الإقتصادية الإشارة إلى تجمع بريكس باسم (R-5) إذ أن العملات النقدية لكل دول التجمع الخمسة تبدأ بحرف الراء مثل الريال البرازيلي ، والروبل الروسي ، والروبية الهندية ، والرينمنبى الصينى ، والراند الجنوب إفريقى (دياب احمد،٢٠١١) .

وعلى الرغم من أن تجمع دول بريكس تنتمي إلى قارات مختلفة أي أنها لا تعتبر دول ذات حدود مشتركة، وبالتالي هناك إختلافات طبيعية متعددة فيما بينها سواء العرقية أو الدينية أو اللغوية ، إلا أنها إستطاعت أن تجد الكثير مما تتفق عليه، ورغم كل ذلك فهناك من يرى أن التجمع أمامه فرصة كبيرة للإزدهار في ضوء ما تملكه دول التجمع من إمكانيات إقتصادية وبشرية هائلة (الطيف عبدالكريم، ٢٠١٤) ، وهناك من يرى أن دول التجمع تواجه المزيد من التحديات التي تقلل من إمكانية منافستها لدول الإقتصاديات التقليدية المتعارف عليها مثل أمريكا وأوروبا واليابان (درار عبدالمنعم ،٢٠١٥) .

وترجع نشأة تجمع دول بريكس (BRICS) إلى دراسة قام بها الإقتصادي الأمريكي جيم أونيل (Jim O'Neill)، وتم نشرها في عام ٢٠٠٣ بعنوان" حلم بريك : الطريق نحو ٢٠٥٠ " ، حيث توقع أن بوصلة التحكم في الإقتصاد العالمي تتجه نحو دول جديدة مثل البرازيل ، روسيا ، الهند والصين وأن هذه الدول ربما تحل محل القوى الإقتصادية التقليدية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي (Jim O'Neill, 2003) .

وجدير بالذكر أنه من الصعب أن يتم فصل تسمية تجمع " بريكس " عن إسم جيم أونيل (Jim O'Neill) فظهور مسمى (BRICS) يبدو أنه مصادفة للحروف الأولى من الدول الأعضاء في التجمع ، لكن إقتراح هذا الإسم يعود إلى عام ٢٠٠١م عندما إقترح جيم أونيل (Jim O'Neill) وهو رئيس لأكبر بنك تجارى عالمي (Goldman Sachs) في تقرير عن نتائج دراسة حول بناء أفضل للإقتصاد العالمي بعنوان (العالم يحتاج في بنائه إلى مزيد من الطوب لتحقيق النمو الإقتصادي) (The World Needs Better Economic Bricks) في إشارة منه إلى دور الإقتصاديات الحيوية والصاعدة في القرن الجديد لتجمع دول بريكس

(O'Neill, Stupnytska, and Wrisdale, 2015). حيث تعمد جيم أونيل (Jim O'Neill) التلاعب بمصطلح تجمع دول بريكس (BRICS) الشبيه بمصطلح (bricks) والذي يعنى الطوب، وذلك لتوقعه بإمكانية حدوث نمو إقتصادي سريع لدول التجمع مستقبلاً وزيادة أهميتها في أذهان المستثمرين على المستوى العالمي .

لذلك يمكن القول أن تقارير (Jim O'Neill) الإقتصادية والأبحاث التي قدمها كانت من ضمن أهم الدراسات الإستشرافية التي ساعدت على أن هناك قوة إقتصادية عالمية ممكن أن تستمر بوتيرة سريعة للغاية حسب الإحصاءات الإقتصادية سواء المتعلقة بالناتج القومي أو المؤشرات الإقتصادية الأخرى والتي تدل على حجم التداول، والقدرات الإقتصادية الضخمة لهذه الدول .

الأهداف والخصائص العامة لتجمع دول بريكس (BRICS) :

١- أهداف تجمع دول بريكس (BRICS) :

يستهدف تجمع دول بريكس تبنى رؤية بديلة للنظام الإقتصادى الدولي ، من أجل خدمة مصالح الدول النامية بما يعود عليها بالمنافع وتفادى تدنى الأوضاع الإقتصادية والسياسية بها خاصة في حالة الأزمات الدولية المختلفة وذلك من خلال السعي لتحقيق الأهداف التالية (محمد العسومي،٢٠١٣) :

- يستهدف تجمع دول بريكس السعي إلى إعادة التوازن الإقتصادى الدولي وإنهاء سياسة القطب الواحد ، وهيمنة الولايات المتحدة على السياسات المالية العالمية ، من خلال تغيير النظام الإقتصادى والمالي العالمي المتمثل في مؤسسات نظام بريتون وودز مثل صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، وإدخال إصلاحات في الحصص التصويتية لتلك المؤسسات وإيجاد بديل فعال وحقيقي لها، وتحسين تمثيل عضوية الدول الأعضاء في دول التجمع في مؤسسات الأمم المتحدة ومجموعة العشرين وغيرها ، بجانب البحث عن سبل لتعزيز مواقفها التفاوضية في عملية تشكيل نظام عالمي جديد ، إلى جانب تحقيق تكامل إقتصادي وسياسي وجيوسياسي بين دول التجمع (Mark Kobayashi, 2012).
- تنمية البنية التحتية بدول التجمع وعدم اللجوء إلى المؤسسات الغربية في وقت الأزمات الإقتصادية من خلال إيجاد طريقة فعالة لمنح وتبادل القروض بين دول المجموعة ، وتعزيز شبكة الأمان الإقتصادي العالمية بالنسبة لتلك الدول وتجنيبها ضغوط القروض وفوائدها من المؤسسات الغربية .
- هذا بالإضافة إلى سعي دول التجمع نحو تحقيق الرخاء والإستقرار والأمن في العالم وذلك من خلال التنمية المستدامة ، والأمن الغذائي ، وأمن الطاقة ، وتحسين الحوكمة الإقتصادية العالمية .
- يستهدف تجمع دول بريكس الحصول على دور في إدارة الإقتصاد العالمي إلى جانب مجموعة العشرين والصناديق المالية الدولية الكبرى .
- يهدف تجمع دول بريكس إلى تبنى موقف موحد لمحاربة الفقر والتوجه إلى التنمية المستدامة ، ورفض الهيمنة الغربية على المؤسسات الدولية سواء المالية والإقتصادية أو السياسية والإجتماعية ، وعلى القرارات الدولية .
- يهدف تجمع دول بريكس إلى رفض سياسات الحماية التجارية المتمثلة في فرض أمريكا ضرائب ورسوم على واردات السلع والخدمات من الدول النامية ومنها دول المجموعة ، والتي بدأت أمريكا إتخاذ خطوات لتطبيقها ، في الوقت الذي ترى فيه دول التجمع أنها تمثل تقييداً لحركة التجارة العالمية وتوجهات العولمة الإقتصادية (يونس بلفلاح ،٢٠١٤) .

- يسعى تجمع دول بريكس إلى رفع مستوى التبادل التجاري بين الأعضاء وكذلك رفع مستوى التبادل التجاري مع الدول النامية والفقيرة مثل القارة الأفريقية .

ويرى الباحث أن تأسيس تجمع دول بريكس وتطوره في حد ذاته مؤشر على التحول التدريجي في التوازن الإقتصادى العالمي من الدول المتقدمة إلى الدول الصاعدة، وفرصة للدول النامية لتطوير وتنمية قدراتها الذاتية .

٢- الخصائص العامة لتجمع دول بريكس (BRICS) .

يتكون تجمع دول بريكس من خمسة دول من أربع قارات مختلفة ، فهي تعتبر مختلفة بشكل كبير عن بقية أشكال التجمعات والتحالفات والمنظمات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل، فلا يوجد رابط معين مشترك بين الدول الخمس ، سواء سياسي أو إقتصادي أو ثقافي أو غيره ، كما أنها لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، وهناك تبايناً واضحاً في درجات نموها الإقتصادي ومستوياتها الإنتاجية، وحتى المواقف السياسية بينها متباينة بشكل نسبي، لأنها تضم دول مختلفة إلى حد كبير في التوجهات السياسية والأنظمة الإقتصادية وتمثل توجهات عالمية مختلفة (مركز الإمارات للأبحاث والدراسات الإستراتيجية،٢٠١٦) .

ورغم كل تلك الإختلافات ، إلا أن هذه الدول الخمس يجمع بينها رابط هام ، وهو أنها لا تنتمي إلى دائرة الحضارة الغربية، فهي تشكل عدة حضارات مختلفة. وأما الرابط الأهم والذي جمع هذه الدول الخمس مع بعضها هو الرابط السياسي، والذي على أساسه نشأت هذه المجموعة، ويتمثل في رفض الهيمنة الغربية على الإقتصاد والسياسة العالمية، والتي تسببت في الأزمات المالية العالمية التي يعاني منها معظم دول العالم ، أما أهم العوامل المشتركة بين دول التجمع فهو النمو الإقتصادي السريع لهذه الدول وإرادتها السياسية للوصول إلى مركزها الطبيعي في العالم (لوس ادوارد،٢٠١٦) .

كما تختلف مستويات وإمكانات دول التجمع الخمسة سواء الإقتصادية أو السياسية أو العسكرية وغيرها فكل دولة منها لها ما يميزها عن الأخرى ، وبالنظر إلى دول التجمع تعتبر روسيا الأقل في النمو الإقتصادي مقارنة بباقي دول المجموعة ، لكنها تعتبر هي الأقوى سياسياً وعسكرياً في العالم، حيث يرى البعض أن روسيا هي التي تهيمن على هذه المجموعة وتوجهها حسب مصالحها وطموحاتها وتطلعاتها على الساحة الدولية . لذلك يمكن القول إن روسيا تمثل رأس هذه المجموعة والصين تعتبر جسدها أما باقي الدول فهي أطرافها (محمد السقا،٢٠١٢).

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة النمو العالية والسريعة للتبادل التجاري بين تجمع دول بريكس والدول النامية تعتبر ذات حجم كبير مما يرسخ لاستمرار نجاح هذه المجموعة في تحقيق أهدافها وخاصة عند النظر إلى علاقة دول بريكس التجارية مع دول الجنوب عام ٢٠١٨، حيث تمثل الدول الآسيوية ٧٥% من التجارة بين الدول النامية كلها، في حين تمثل الصين وحدها ٤٠% من حصة الدول الآسيوية . وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين أفريقيا والصين عام ٢٠١٨ إلى أكثر من ٢٣٠ مليار دولار ، بجانب إرتفاع حجم الإستثمارات الصينية المباشرة في القارة الإفريقية إلى نحو ٦٥% (البنك الدولي، ٢٠١٩).

وجدير بالذكر أنه مع توسع تجمع دول بريكس لتشمل خمسة دول، فان التجمع في طريقة إلى تكوين تكتل سياسي على غرار الإتحاد الأوروبي وتجمع الآسيان كخطوة جانبية للتعاون الاقتصادي والتجاري بين دول التجمع حيث أن السياسة تتبع التجارة ، فعملية ضم جنوب أفريقيا مثلاً خضعت لاعتبارات سياسية وجيوبوليتكية أكثر منها إقتصادية أو تجارية ،فكوريا الجنوبية والمكسيك وتركيا تصنف ضمن الإقتصاديات الصاعدة، وتملك مشروعية أكبر في الانضمام إلى " بريك" مقارنة بجنوب أفريقيا. فالدول الثلاث تشارك كل منها بنسبة ١% في الإقتصاد العالمي بإجمالي ناتج محلى يبلغ نحو ٨٧٥ مليار دولار للمكسيك ، ٨٣٠ مليار دولار لكوريا الجنوبية ، ٦١٥ مليار دولار لتركيا، لكن الصين رأت ضرورة ضم دولة أفريقية مهمة

إلى التجمع بإعتبار أن الصين هي الشريك التجاري الأول لجنوب أفريقيا ، علاوة على أن جنوب أفريقيا تتمتع بأهمية إستراتيجية كبيرة، فهي تشرف على المحيطين الأطلسي غرباً والهندي شرقاً من ناحية الجنوب عبر طريق رأس الرجاء الصالح (سعد فارس،٢٠١٤).

وعلى المستوى السياسي والعسكري يمتلك تجمع دول بريكس قدرات سياسية وعسكرية قوية تؤهلها للقيام بدور رئيسي كطرف فاعل ومؤثر في العديد من القضايا والمواقف السياسية الدولية ، وذلك من خلال تواجد دولتين من دول التجمع دائمتي العضوية في مجلس الأمن الدولي وهما الصين وروسيا، حيث تميزت دول بريكس منذ نشأتها بإتخاذ مواقف وإجراءات موحدة تجاه العديد من القضايا السياسية الدولية ومنها موقف موحد ضد السياسات الغربية بشأن ليبيا وإيران وسوريا وإمتناع ممثليها في مجلس الأمن (الصين وروسيا) عن التصويت بالتدخل العسكري ، بجانب توجيه إنتقادات لسياسات إسرائيل الإستيطانية في فلسطين ورفض النهج المنحاز لإسرائيل الذي تبنته الدول الغربية ، بالإضافة لذلك فإن هناك ثلاث دول من تجمع بريكس تصنف من بين العشر جيوش الأوائل في العالم من حيث التعداد، والإنفاق العسكري ونوعية التسلح وهي روسيا والصين والهند ، فهي تعتبر بمثابة القوة المدافعة عن مصالح الدول النامية من أجل إحلال السلام العالمي (Suresh p Singh & Memory dub. 2014) . بجانب ذلك فإن دول بريكس ترفض سياسة الضغط العسكري والإنتقاص من سيادة دول أخرى ، وتتبنى مواقف موحدة من القضايا الدولية، فهي تتمتع بشكل عام بانتمائها إلى الدول التي تحترم سيادة الدول المستقلة دون النظر إلى حجمها أو قوتها (شمس نسيب،٢٠١٥).

تحليل الأداء الاقتصادي الكلى لتجمع دول بريكس(BRICS) :

١- تحليل الخصائص والمؤشرات الإقتصادية الكلية لتجمع دول بريكس (BRICS).

من أجل تحليل الأداء الإقتصادي الكلي لتجمع دول بريكس يقتضي الأمر تحليل بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية لدول التجمع والتي قد تختلف من دولة لأخرى طبقاً للنظام الإقتصادي السائد بها وطبيعة المشاكل الإقتصادية التي تواجهها . وجدير بالذكر أن تجمع دول بريكس يحظى بمكانة اقتصادية كبيرة إعتماداً على مجموعة من الركائز والمقومات الإقتصادية وهي : ركيزة رأس المال البشري ، الركيزة الجغرافية، الموارد الطبيعية والمعدنية، حيث تحتل الصدارة الدولية في الكثير من الموارد المعدنية ، وهو الأمر الذي يشكل تحدياً واضحاً للهيمنة الإقتصادية الأمريكية .

- عدد السكان والمساحة الكلية .

يوضح الجدول رقم (١) أن تجمع دول بريكس يتسم بموارد طبيعية وجغرافية وبشرية هامة، حيث بلغ إجمالي عدد سكان تجمع دول بريكس عام ٢٠١٨م حوالي ٣.٢ مليار نسمة بنسبة ٤٢.١% من إجمالي عدد سكان العالم (٧.٦ مليار نسمة) ، وهو الأمر الذي يجعل من هذا التجمع أكبر أسواق العالم الاستهلاكية ويمنحه فرصة أكبر للنمو الإقتصادي، فمن المعلوم اقتصادياً أن هناك علاقة قوية بين حجم السوق وفرص النمو الإقتصادي الكامن، فكلما ازداد حجم السوق كلما ازدادت معدلات النمو بسبب توفر أسواق لتصريف السلع المنتجة. كما بلغت المساحة الكلية لدول التجمع حوالي ٣٩.٧١٥ مليون كم^{٢} وهي تمثل نحو ٢٦.٧% من إجمالي المساحة اليابسة الكلية للعالم (١٤٨.٩٣٩ مليون كم^{٢}).

جدول (١)

عدد السكان ، المساحة الكلية ، الناتج المحلى الإجمالى ، ومعدلات النمو والتضخم والبطالة لتجمع دول بريكس عام ٢٠١٨م

المؤشرات الإقتصادية / الدولة	عدد السكان بالمليون نسمة	المساحة بالمليون كم^{٢}	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	نصيب الفرد من الناتج سنوياً بالدولار	% نمو الناتج المحلي الإجمالي	% التضخم السنوي	% البطالة

الصين	١٣٩٦.٤	٩.٥٩٧	١٢٦٠٨.٢	٨٨٢٦	٧.٩	٢.٧	٣.٧
الهند	١٣٤٩.١	٣.٢٨٧	٢٥٩٧.٥	١٩٣٩	٧.٦	٣.١	٦.٠
روسيا الإتحادية	١٤٤.٥	١٧.١٠٠	١٥٧٨.٣	١٠٧٤٣	١.٥	٤.٧	٤.٤
البرازيل	٢٠٩.٣	٨.٥١١	٢١٩٤.٥	١١٧٦٩	٢.٧	٣.٤	١٢.٣
جنوب إفريقيا	٥٧.١	١.٢٢٠	٣٤٩.٤	٦١٦٠	١.٣	٤.٥	٢٧.٦
المجموع	**٣١٥٦.٤**	**٣٩٧١٥**	**١٩٣٢٧.٩**	-	-	-	-

المصدر : تقرير التنمية للبنك الدولي عام ٢٠١٩م .

- الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الإقتصادى .

يتبين من الجدول رقم (١) أن الناتج المحلي الإجمالي لتجمع دول بريكس عام ٢٠١٨ قد بلغ حوالي ١٩.٣ تريليون دولار بنسبة ٢٤% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي(٨٠.٧ تريليون دولار) بالمقارنة بنحو ١٢.٦ تريليون دولار عام ٢٠١٠م ، أي بزيادة قدرها ٥٣.٢% ، وهو ما يوازى الناتج المحلى الإجمالي للولايات المتحدة وربما يزيد عن ذلك وترجع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي إلى اتجاه بعض دول التجمع لتكثيف التصنيع والإعتماد على صناعات تكنولوجية غير تقليدية وجذب مزيد من السياحة، مما أحدث تغيراً هيكلياً في البنيان الاقتصادي لهذه الدول .

وقد بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي لدول التجمع عام ٢٠١٨م حوالي ٣.٩% سنوياً، وقد جاءت الصين في المركز الأول من حيث إرتفاع معدل النمو والذي بلغ فيها حوالي ٧.٩% ثم الهند بنسبة ٧.٦% ثم البرازيل بنسبة ٢.٧% ، وتأتي في المرتبة الأخيرة جنوب إفريقيا بنسبة ١.٣% والتي تعاني من مشاكل اقتصادية تعوق النمو الاقتصادي بها .

وتشير توقعات تقرير صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٨م إلى أن تجمع دول بريكس قد يساهم بنسبة ٥٠% في أسواق الأسهم المالية بحلول عام ٢٠٥٠م ، وسيتجاوز الناتج المحلي له مثيله في الولايات المتحدة عام ٢٠٢٠، كما ستتجاوز نسبة مساهمته الإجمالية نحو ٥٠% من إجمالي النمو الإقتصادي العالمي في عام ٢٠٢٠م ، وبحلول عام ٢٠٢٧م قد يصبح تجمع دول بريكس مماثل إقتصادياً وربما سياسياً لحجم مجموعة (G7) . كما تشير توقعات الصندوق إلى أن البرازيل قد تخطت المملكة المتحدة من الناحية الإقتصادية وأن وتيرة نمو الإقتصاد البرازيلي ستتجاوز خلال عام ٢٠٢٠ نظيراتها الأوروبية بمرتين، حيث سيتجاوز إقتصاد البرازيل كل من الإقتصاد الفرنسي والألماني، وأن متوسط نمو الإقتصاد البرازيلي سنوياً سيتراوح مابين ٤- ٥% ، في حين أن نمو إجمالي الناتج المحلي الأوروبي لن يتجاوز ٢% (تقرير صندوق النقد الدولي، ٢٠١٨) .

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى .

يتبين من الجدول رقم (١) أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لتجمع دول بريكس قد انعكست على متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج سنوياً والذي بلغ عام ٢٠١٨م حوالي ٧٨٨٧ دولار كمتوسط سنوي لدول التجمع ، حيث يختلف هذا المتوسط من دولة لأخرى حسب درجة التقدم الاقتصادي لكل دولة ومدى تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة، وكما يتضح من الجدول أن البرازيل حققت أعلى متوسط في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ حوالي ١١٧٦٩ دولار ، تليها روسيا بنحو ١٠٧٤٣ دولار، ثم الصين بنحو ٨٨٢٦ دولار ، ثم جنوب إفريقيا بنحو ٦١٦٠ دولار ، وأخيراً الهند بنحو ١٩٣٩ دولار.

- معدلات التضخم والبطالة .

يتبين من الجدول رقم (١) أن متوسط معدل التضخم لتجمع دول بريكس عام ٢٠١٨م بلغ حوالي٣.٧% سنوياً، وهو معدل مقبول ويتناسب مع درجة التقدم الإقتصادي لدول التجمع ، حيث بلغ أقصاه في روسيا بنحو ٤.٧% وبلغ أدناه في الصين بنحو ٢.٧%. كما بلغ متوسط معدل البطالة في تجمع دول بريكس عام ٢٠١٨ حوالي١٠.٨% سنوياً، وتعتبر معدلات البطالة المرتفعة، بالإضافة إلي التفاوت الكبير بين الدخول والطبقات الإجتماعية من أهم المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها بعض دول التجمع وبصفة خاصة البرازيل وجنوب إفريقيا ، حيث بلغ معدل البطالة في جنوب إفريقيا عام ٢٠١٨ نحو ٢٧.٦%، في حين بلغ معدل البطالة في البرازيل نحو ١٢.٣% خلال نفس العام. وترجع الزيادة المؤقتة في البطالة لبعض دول التجمع ربما لظروف الاندماج في الإقتصاد العالمي وتكيف إقتصاديات هذه الدول مع متطلبات زيادة التكامل في الأسواق العالمية .

- نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالى .

يتبين من الجدول رقم (٢) أن متوسط نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لتجمع دول بريكس بلغ عام ٢٠١٨ نحو ٨.٤%، وجاءت الهند في المرتبة الأولى بنسبة ١٨%، وهى الأعلى بين دول المجموعة، تليها الصين بنسبة ١٠% ثم تنخفض النسبة في باقي دول المجموعة لتصل إلى ٣% في جنوب إفريقيا. كما بلغ متوسط نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لدول التجمع نحو ٣٢.٦%، وجاءت الصين في المرتبة الأولى بنسبة ٤٧%، تليها روسيا بنسبة ٣٣%، ثم جنوب إفريقيا بنسبة ٣١% وتنخفض في كل من الهند والبرازيل بنسبة ٢٧% ،٢٥% على الترتيب. وأخيراً بلغ متوسط نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لدول التجمع نحو ٥٩%، وجاءت البرازيل في المرتبة الأولى بنسبة ٦٩%، تليها جنوب إفريقيا بنسبة ٦٦%، ثم روسيا بنسبة ٦٢% ، وتنخفض في كل من الهند والصين بنسبة ٥٥% ، ٤٣% على الترتيب .

جدول (٢)
نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالى
لتجمع دول بريكس عام ٢٠١٨م

القطاع / الدولة	% الزراعة	% الصناعة	% الخدمات
الصين	١٠	٤٧	٤٣
الهند	١٨	٢٧	٥٥
روسيا الاتحادية	٥	٣٣	٦٢
البرازيل	٦	٢٥	٦٩
جنوب إفريقيا	٣	٣١	٦٦
متوسط المجموع	**٨.٤**	**٣٢.٦**	**٥٩**

Source: IMF,2019

- إجمالي حجم الديون الخارجية، ونسبة متوسط الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالى.

يتبين من الجدول رقم (٣) أن إجمالي حجم الديون الخارجية لتجمع دول بريكس بلغ عام ٢٠١٨ حوالي ٣.٨ تريليون دولار ، بما يمثل حوالي ١.٦% من إجمالي الديون العالمية (٢٤٠ تريليون دولار)، كما بلغت قيمة خدمة الدين الخارجي لدول التجمع حوالي ٣٢.٤% من إجمالي الصادرات السلعية والخدمية لها. ويتبين من الجدول أيضاً أن كل الدول الأعضاء في

تجمع بريكس تعانى من مشكلة الاستدانة الخارجية المرتفعة عام ٢٠١٨، فقد بلغ إجمالي الدين الخارجي في الصين حوالي ١.٩ تريليون دولار، تليها البرازيل بنحو ٦٨٠.٧ مليار دولار ثم الهند بنحو ٥٤٣.٣ مليار دولار، ثم روسيا بنحو ٤٨٢.٤ مليار دولار،وأخيراً جنوب إفريقيا بنحو ١٧٦.٤ مليار دولار، ويرجع ذلك إلى زيادة الواردات عن الصادرات فيها بمعدلات مرتفعة، الأمر الذي ترتب عليه زيادة العجز في الموازين التجارية لها بشكل ملحوظ. كما بلغت نسبة متوسط الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي في دول التجمع نحو٢٩.٧% وجاءت جنوب إفريقيا في المرتبة الأولى بنسبة ٥٠.٥% تليها البرازيل بنسبة ٣١%، ثم روسيا الاتحادية بنسبة ٣٠.٥% والهند بنسبة ٢١%، في حين بلغت أقل نسبة في الصين بحوالي ١٥.٦%.

جدول (٣)

الديون الخارجية والاستثمار والادخار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر وصافى تدفقات رأس المال الخاص لتجمع دول بريكس عام ٢٠١٨م

المؤشرات الإقتصادية الدولة	إجمالي الدين الخارجي بالمليار دولار	% الدين الخارجي من الناتج المحلى الإجمالي	% الإستثمار المحلي من الناتج المحلى الإجمالي	% الإدخار المحلي من الناتج المحلى الإجمالي	الإستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دولار
الصين	١٩٦٥.٢	١٥.٦	٣٥.١	٥١.٣	٢٠٣.٤
الهند	٥٤٣.٣	٢١.٠	٣١.٤	٣٠.١	٤٤.٥
روسيا الإتحادية	٤٨٢.٤	٣٠.٥	٢٧.٨	٢٨.٧	٣٨.٠
البرازيل	٦٨٠.٧	٣١.٠	٢٢.٦	٢٥.٦	٨٨.٣
جنوب إفريقيا	١٧٦.٤	٥٠.٥	١٩.٤	١٧.٥	٧.١
المجموع	**٣٨٤٨**	-	-	-	**٣٨١.٣**

المصدر : تقرير التنمية للبنك الدولي عام ٢٠١٩م .

- نسبة الإستثمار والإدخار المحلى للناتج المحلي الإجمالى .

يوضح الجدول رقم (٣) إرتفاع نسبة الإستثمار المحلى في كل من الصين والهند وروسيا عام ٢٠١٨م حيث بلغت نحو ٣٥.١%، ٣١.٤%، ٢٧.٨% على الترتيب ، في الوقت الذي تزيد فيه نسبة الإدخار المحلى بهذه الدول قياساً إلى ناتجها المحلى الإجمالى لتبلغ نحو ٥١.٣%، ٣٠.١%، ٢٨.٧%، على الترتيب. وهذا ما يؤكد قدرة بعض دول التجمع على الإستفادة من توجيه المدخرات المحلية لحفز وتشجيع الإستثمار المحلى مع تهيئة المناخ المناسب للعمل على جذب المزيد من الإستثمارات .

ويعود إرتفاع الإدخار في تجمع دول بريكس إلى عدة أسباب منها : إنخفاض معدل الإعالة (خاصة في الصين)، وضعف شبكة الضمان الإجتماعي، ما يدفع بالأفراد إلى زيادة الإدخار في سبيل مواجه أخطار ما بعد التقاعد، وإنخفاض تكاليف المعيشة بسبب إنخفاض معدل التحضر. كما أن حشد المدخرات الوطنية وزيادة معدلات الإدخار المحلي وتحسن الأداء الاقتصادي في تجمع دول بريكس ساعد على جذب وتدفق رأس المال الأجنبي، حيث أن غالبية تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي تركزت في بعض دول التجمع وبخاصة البرازيل، والهند والصين، وهي الدول التي حققت معدلات مرتفعة في الإدخار المحلي والنمو الإقتصادي (عبد القادر غالب،٢٠١٥).

- حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، وصافى تدفقات رأس المال الخاص .

يشير الجدول رقم (٣) إلى أن حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم عام ٢٠١٨ بلغ نحو ١.٧ تريليون دولار ، إستطاع تجمع دول بريكس أن يجذب منها نحو ٣٨١.٣

مليار دولار بنسبة ٢٢.١%، حيث جاءت الصين في المرتبة الأولى بنحو ٢٠٣.٤ مليار دولار،ثم البرازيل في المرتبة الثانية بنحو٨٨.٣ مليار دولار، ثم الهند بنحو٤٤.٥ مليار دولار، ثم روسيا بنحو٣٨.٠ مليار دولار، وأخيراً جنوب إفريقيا بنحو٧.١ مليار دولار .

حيث حققت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين عام ٢٠١٨ نمواً مستقراً بفضل التصنيع القوي والإستثمار في التكنولوجيا الفائقة، حيث بلغت نحو ٢٠٣.٤ مليار دولار أميركي، بنسبة ١.٦% من إجمالي الناتج المحلى، منها نحو ٣٣.٨ مليار دولار في قطاع الصناعات التحويلية ونحو ٢٦.٩ مليار دولار في قطاعات التكنولوجيا الفائقة، وهو ما يمثل نحو ٢٢.٤% من إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر .

كما تم تصنيف الهند ضمن أعلى عشر اقتصاديات جذباً للإستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم طبقاً لتقرير الإستثمار العالمي التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام ٢٠١٩م ، حيث حققت تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو ٤٤.٥ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٨ بنسبة ١.٧% من إجمالي الناتج المحلى لها. كما شهدت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البرازيل إزدهاراً ملحوظاً عام ٢٠١٨ وفقاً لتقرير الإستثمار العالمي لعام ٢٠١٩م الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة، حيث بلغت قيمتها نحو ٨٨.٣ مليار دولار أمريكي ، بنسبة ٤.٠% من إجمالي الناتج المحلى . وتعتبر البرازيل رابع أكبر دولة في إستقبال الإستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم ، والأكبر على مستوى أمريكا اللاتينية حيث تستقطب أكثر من ٤٠% من إجمالي تدفقات تلك المنطقة. وتم توجيه تلك الإستثمارات بشكل أساسي في قطاع إستخراج النفط والغاز ، والخدمات المالية، وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات ، صناعه الأغذية والتعدين (تقرير الاستثمار العالمي ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ٢٠١٩) .

كما بلغ تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الإقتصاد الروسي نحو ٣٨ مليار دولار عام ٢٠١٨م ، بنسبة ٢.٤% من إجمالي الناتج المحلى ، ويرجع ذلك إلى تمتع الدولة بالأمان والإستقرار السياسى والإقتصادى ، بالإضافة للإنخفاض النسبي للديون السيادية في الدولة مقارنة بالناتج القومي الإجمالى والإحتياطى من الذهب والعملات الأجنبية ، بجانب إستقرار العملة الوطنية في روسيا ، وتقديم الدولة تسهيلات كبيرة للمستثمرين وخروج الإقتصاد الروسي من مرحلة الركود للنمو السريع ، ومن الجدير بالذكر أن قطاع التعدين والنفط والغاز فضلا عن الصناعات الغذائية تعد من أكثر القطاعات جذباً للمستثمرين الأجانب خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٨) ، مما أدى لزيادة عدد المشروعات ذات الملكية الأجنبية الكاملة أو الجزئية .

أما بالنسبة لتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في جنوب إفريقيا فهي ضئيلة شأنها شأن حصة القارة الإفريقية من جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة والتي بلغت قيمتها على مستوى القارة الإفريقية ككل نحو ٤٠ مليار دولار وهو ما يمثل جزء ضئيل للغاية من إجمالى حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم ، وقد يرجع ذلك إلى التحديات الناجمة عن التغيير في أنظمة الحكم وضعف نظم جمع الضرائب واضطراب أسواق الصرف ونقص العمالة الماهرة. وقد تلقت جنوب إفريقيا جزء كبير من الإستثمارات الأجنبية المباشرة عام ٢٠١٨م ، حيث بلغت حصتها نحو ٧.١ مليار دولار مقابل ١.٣ مليار دولار عام ٢٠١٧، بنسبة ٢.٠% من إجمالي الناتج المحلى، حيث أن نقص إمدادات الكهرباء والإنقطاع المتكرر للتيار في جنوب إفريقيا يمثل تحدياً كبيراً تجاه جذب الإستثمارات الأجنبية وكذلك التصنيف الائتماني للدولة . وقد تعهدت السعودية بإستثمار قدرة نحو ١٠ مليار دولار في جنوب إفريقيا، والصين بإستثمار قدرة نحو ١٤ مليار دولار ، وذلك بعد توقيع إتفاق للتجارة الحرة بين الدول الإفريقية وزيادة التركيز على إحياء عمليات التصنيع، مما يؤدي إلى تسارع وتيرة الإستثمار الأجنبي المباشر .

بالإضافة إلى جذب تجمع دول بريكس لنصف الإستثمارات الأجنبية غير المباشرة على المستوى العالمي ، من خلال إستقطاب رؤوس الأموال المتطلعة إلى مناخ أعمال ملائم، والأيدي العاملة الرخيصة وإقتصاديات تنافسية تتسم بالتنوع والإعتماد على الذات عبر تبني سياسات مستقلة ومستدامة. كما أشار تقرير مؤتمر الأمم المتحدة عام ٢٠١٩م إلى أن إستثمارات دول بريكس في الدول الأخرى إرتفع من ٩.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٩م إلى نحو ١٣٨.٤ مليار دولار عام ٢٠١٨م ، وبلغت نسبة الأموال المستثمرة في أفريقيا نحو٢٧% من إجمالي حجم الإستثمارات الأجنبية . وتشير نسبة تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة لتجمع دول بريكس إلى أن هناك تحسن في أداء المناخ الإستثماري لدول التجمع نتيجة تكامل وإندماج دول تجمع بريكس في النظام المالي العالمي ، الأمر الذي أدى إلى تزايد التدفقات الرأسمالية الخاصة لهذه الدول .

وقد اتجهت معظم هذه الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلي دول الأسواق الناشئة ذات النمو الإقتصادي السريع نسبياً، وتشمل هذه الدول الصين، والبرازيل ، والهند ، وروسيا ، هذا بالإضافة إلي أن النمو الإقتصادي السريع لهذه الدول ترتب عليه جذب الإستثمارات الأجنبية نتيجة تطبيق بعض الإصلاحات المتعلقة بالأسواق ، لتعزيز النمو الإقتصادي .

كما أسفرت نتائج الأزمة المالية التي تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧م وكذلك الأزمة المالية الإقتصادية في البرازيل عام ١٩٩٨م إلي هروب الإستثمارات المحلية والأجنبية من بعض هذه الدول كنتيجة لهذه الأزمة (الهيئة العامة للاستعلامات، التجربة الاقتصادية في البرازيل ١٩٩٨) .

- إجمالي حجم التجارة الخارجية لتجمع دول بريكس .

يتبين من الجدول رقم (٤) أن إجمالي حجم التجارة الخارجية لتجمع دول بريكس بلغ عام٢٠١٨م حوالي ٦.١ تريليون دولار بزيادة قدرها ٩٠.٦% عن عام ٢٠١٢ (٣.٢ تريليون دولار)، حيث تمثل نحو ١٧.٢% من إجمالي حجم التجارة العالمية (٣٥.٤ تريليون دولار). كما بلغ إجمالي صادرات دول التجمع نحو ٣.٤ تريليون دولار، وتمثل نحو ١٩.٣% من إجمالي الصادرات العالمية (١٧.٦ تريليون دولار). كما بلغ إجمالي وارداتها نحو ٢.٨ تريليون دولار، وتمثل نحو ١٥.٧% من إجمالي الواردات العالمية (١٧.٨ تريليون دولار). كما بلغت نسبة التجارة البينية لدول بريكس نحو ٣٦.٣% من إجمالي التجارة الخارجية لها عام ٢٠١٨ (World Bank, world development report,2019) .

وقد بلغ متوسط النمو السنوي لصادرات السلع والخدمات بدول التجمع عام ٢٠١٨ نحو ٧.٨%، حيث جاءت الصين في المرتبة الأولى لصادرات دول التجمع بنحو (٢.١ تريليون دولار) بنسبة٦٣.٨% من إجمالي صادرات دول التجمع، تليها الهند (٥٢٢.٢ مليار دولار) بنسبة ١٥.٤%، ثم روسيا (٣٧٦.٣ مليار دولار) بنسبة ١١.٣%، ثم البرازيل (٢٧٦.٦ مليار دولار) بنسبة ٨.٣% ، في حين ساهمت جنوب إفريقيا بحوالي٢.٧% من إجمالي صادرات دول تجمع بريكس .

كما بلغ متوسط النمو السنوي للواردات بدول التجمع عام ٢٠١٨ نحو ٩.٣ % ،حيث جاءت الصين في المرتبة الأولى لواردات دول التجمع بنحو (١.٦ تريليون دولار) بنسبة ٥٧.١% من إجمالي واردات دول التجمع، تليها الهند (٥٣٨.٨ مليار دولار) بنسبة ١٩.٦%، ثم البرازيل (٢٦٥.٨ مليار دولار) بنسبة ٩.٧%، ثم روسيا (٢٤٧.٦ مليار دولار) بنسبة ٨.٩%، وأخيراً جنوب إفريقيا (٨٣.٢ مليار دولار) بنسبة ٣.٠% من إجمالي واردات دول تجمع بريكس .

جدول (٤)
التجارة الخارجية والميزان التجاري ومعدل النمو السنوي للصادرات والواردات لتجمع دول بريكس عام ٢٠١٨م

المؤشرات الإقتصادية / الدولة	قيمة الصادرات من السلع والخدمات بالمليار دولار	% النمو السنوي لصادرات السلع والخدمات	قيمة الواردات من السلع والخدمات بالمليار دولار	% النمو السنوي لواردات السلع والخدمات	إجمالي قيمة التجارة الخارجية بالمليار دولار	العجز أو الفائض في الميزان التجاري بالمليار دولار	% تغطية الصادرات للواردات
الصين	٢١٢٨.٣	١٤.٥	١٦١٨.٨	١٧.٢	٣٧٤٧.١	٥٠٩.٥	١٣١.٥
الهند	٥٢٢.٢	١٣.٤	٥٣٨.٨	١٥.٧	١٠٦١	(١٦.٦)	٩٧.٠
روسيا الإتحادية	٣٧٦.٣	٥.٥	٢٤٧.٦	٢.٧	٦٢٣.٩	١٢٨.٧	١٥٢.٠
البرازيل	٢٧٦.٦	٤.١	٢٦٥.٨	٨.٥	٥٤٢.٤	١٠.٨	١٠٤.٠
جنوب إفريقيا	٨٩.٥	١.٥	٨٣.٢	٢.٣	١٧٢.٧	٦.٣	١٠٧.٦
المجموع	**٣٣٩٢.٩**	-	**٢٧٥٤.٢**	-	**٦١٤٧.١**	**٦٣٨.٧**	-

المصدر : تقرير التنمية للبنك الدولي عام ٢٠١٩م .

وبالنسبة للصين تشير الإحصاءات الإقتصادية لصندوق النقد الدولي عام ٢٠١٨م إلى أن الصين تعتبر أكبر دولة مصدرة وثاني أكبر دولة مستوردة في العالم ، وتمتلك ثاني أكبر إقتصاديات في العالم بمعدل نمو سنوي ٧.٩%، كما أن الإقتصاد الصيني يعتبر محركاً فعالاً للنمو الإقتصادي، حيث يمثل نحو ١٢% من الإقتصاد العالمي، وذلك بإعتماده على أنشطة إقتصادية قائمة على التصدير.وقد ساعدت القرارات الصينية الخاصة بتعزيز التسهيلات الإستثمارية على تمكين القوة البشرية للمساهمة في الإنتاج بشكل كبير للوصول بأسواقها إلى كافة أنحاء العالم. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٨ إلى أن الصين ستحتفظ بالمركز الأول عام ٢٠٢٢ في قائمة أكبر دول العالم من حيث حجم التجارة بمتوسط نمو سنوي قدره مابين ٨-١٠% .

أما بالنسبة للهند فتعتبر من الإقتصاديات الآسيوية النامية التي حافظت على وضعها الإقتصادي خلال فترة الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م ، نتيجة التنشيط المالي الكبير والأداء الجيد لسياستها المالية وانتهاجها لسياسة خفض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، بالإضافة إلى إرتفاع الإنتاج الصناعي فيها وخفض إعتمادها على الصادرات (محسن عادل،٢٠١٤).

ويتميز اقتصاد الهند بالتطور في مجال التكنولوجيا الرقمية وصناعات النسيج ويمتاز بطاقة موارد بشرية هائلة ، كما تستحوذ الهند على أكبر الأسواق الإستهلاكية عالمياً وهي من أكبر الدول المصدرة للقطن والشاي والحديد الصلب. وقد بلغ معدل النمو السنوي في الصادرات الهندية عام ٢٠١٨ نحو ١٣.٤% ، وسجلت الهند رقماً قياسياً في تصدير القطن ، فهي تعتبر ثاني أكبر دولة منتجة ومصدرة للقطن في العالم حيث تقوم بإنتاج نحو ١٤.٥% من إجمالي صادرات القطن عالمياً . كما سجلت صادرات الهند من الشاي ارتفاعاً نسبته ١٨% خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٨م ، وتعبر الهند أكبر ثالث دولة منتجة ومصدرة للشاي علي مستوى آسيا بعد سيريلانكا والصين والرابعة علي مستوى العالم ، وقد بلغت صادرات الهند من الشاي عام ٢٠١٨ نحو ١.٢٤ مليار دولار. كما جاءت الهند في المركز الرابع في ترتيب الدول العشر

الأولي برابطة صناعة الصلب العالمية بعد الصين واليابان والولايات المتحدة (صندوق النقد الدولي ، ٢٠١٨) .

وتشير الإحصاءات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية ، ضمن تقرير التجارة العالمى ٢٠١٨م إلى أن الهند احتلت المرتبة ١٩ عالمياً من حيث الصادرات العالمية بنسبة مساهمة في الصادرات العالمية بلغت نحو ١.٩%،كما جاءت في المرتبة ١٢ عالمياً بالنسبة للواردات العالمية بنسبة مساهمة في واردات العالم بلغت نحو ٢.٦%. وتعد الخدمات التكنولوجية والمعلوماتية صاحبة أعلى مشاركة في الإقتصاد الهندي، حيث بلغت مساهمة البرمجيات نحو ١٥٥ مليار دولار من إجمالي صادرات الهند .

وحسب تقرير الأمم المتحدة عام ٢٠١٨م عن تحويلات المهاجرين إلى الدول النامية ، فإن الهند تعتبر من أكبر الدول التي تتلقى التحويلات المسجلة رسمياً علي مستوى العالم، حيث تلقت نحو ٧٨.٣ مليار دولار . بالإضافة إلى نجاح تجربة الهند في تخفيض نسبة الفقر إلى ٢٤% عبر إنتهاج سياسة الإنفتاح الإقتصادي وتحرير المبادلات التجارية، إلى جانب تقوية مقومات إقتصاد المعرفة وتصدير ما قيمته نحو أكثر من ٤٥٠ مليار دولار سنوياً من الأنشطة المرتبطة بهذا النشاط الإقتصادى .

أما بالنسبة لروسيا الإتحادية فقد إستطاعت خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٨) كقوة عسكرية عظمى أن تحتل الترتيب الأول عالمياً من حيث إحتياطيات الغاز والثانية من حيث إحتياطيات البترول وتحقيق تقدم واضح في تطوير إقتصادها وتحسين ترتيبها ضمن الإقتصاديات المتطورة. ويعتمد الإقتصاد الروسي على الصناعة والتي ترتبط بالطاقة باعتبارها نواة الإزدهار الإقتصادي ، كما ينفرد الإقتصاد الروسي بالمركز الخامس في ترتيب القوى الإقتصادية العالمية من حيث القدرة الشرائية بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند واليابان على الترتيب، الأمر الذي مكنها من الإنضمام لمجموعة الدول ذات الدخل القومي المرتفع، حيث تجاوزت جميع دول الإتحاد الأوروبي بما فيها ألمانيا التي تشغل المرتبة السادسة بين اقتصاديات العالم . كما تحتل روسيا الإتحادية المرتبة الحادية عشر عالمياً من حيث الناتج القومي (عطية مسعود ،٢٠١٨). وتسيطر الدولة على أكثر من نصف الإقتصاد الروسي من خلال تبنى نمط الدولة المشاركة في إدارة الإقتصاد بهدف التوجه نحو القطاعات الفاعلة رغم إنتشار الفساد الإداري والمالي في مكونات الإقتصاد الروسي (مصدق حسن، ٢٠١٥).

وبالنسبة إلى البرازيل فقد أشارت إحصاءات البنك الدولي عام ٢٠١٨م إلى حدوث تراجعاً واضحاً للغاية في معدلات الفقر، حيث أن نصف سكان البرازيل زاد دخلهم بنحو ٧١% خلال الفترة مابين ٢٠١٠- ٢٠١٨، حيث إعتمدت البرازيل على التصدير بشكل كبير، فقامت بالعمل على التوسع في الزراعة وعدد كبير من الصناعات، مثل البن، والفاكهة ومنتجات الحديد والمعادن الخام والمصنعة، كما تعد من أكبر مصدري المواد الغذائية في العالم حالياً، إضافة إلى المواد الجلدية وصناعة النسيج، والطائرات، والسيارات. كما يمثل الاقتصاد البرازيلي مكانة بارزة بين القوي البترولية علي مستوي العالم، حيث أدى حجم الإحتياطي الذي تم إكتشافه حديثاً من النفط إلى وضعها في المرتبة الثامنة بين الدول المنتجة للنفط مما أدى إلى تزايد وزنها الإقتصادى علي الصعيد العالمي، بجانب ذلك تصنف البرازيل كسابع قوة اقتصادية عالمية .

وأخيراً يعتبر اقتصاد جنوب أفريقيا من أكبر الإقتصاديات في دول الإتحاد الإفريقي، ومن الدول الرائدة في التعدين وتصنيع المعادن وثالث أكبر مصدر للفحم في العالم. بالإضافة لذلك تعتبر جنوب إفريقيا نموذجاً تنموياً متطوراً من خلال تبنى سياسة التخطيط الشامل للقطاعات الإقتصادية والتقدم الملحوظ في القطاعات الخدمية والإستفادة من الثروات المعدنية،مما نتج عن ذلك تحسن كبير في المؤشرات الإقتصادية الكلية وأصبح الدخل القومي

لجنوب إفريقيا يمثل نحو ٤٠% من مجموع دخل القارة الإفريقية ككل. كما تتميز جنوب إفريقيا بديناميكية إقتصادية وجاذبية عالية للتنافس في الأسواق الجديدة (إفريقيا قارتنا، ٢٠١٣).

- العجز أو الفائض في الميزان التجاري لتجمع دول بريكس .

يتبين من الجدول رقم (٤) أن إجمالي الفائض في الميزان التجاري لتجمع دول بريكس ككل بلغ عام ٢٠١٨ حوالي٦٣٨.٧ مليار دولار بإنخفاض قدره ١١.٣% عن عام ٢٠١٣ (٦٤٦ مليار دولار) ، حيث حققت الصين فائض في الميزان التجاري بنحو ٥٠٩.٥ مليار دولار بنسبة ٧٩.٨% من إجمالي الفائض في دول التجمع ، تليها روسيا الإتحادية بنحو ١٢٨.٧ مليار دولار بنسبة ٢٠.٢% من إجمالي الفائض، ثم البرازيل بنحو ١٠.٨ مليار دولار بنسبة ١.٧% من إجمالي الفائض، وتأتى في المرتبة الأخيرة جنوب إفريقيا بنحو ٦.٣ مليار دولار بنسبة ٠.٩% من إجمالي الفائض في دول التجمع .

أما بالنسبة للهند فقد سجلت عجز في الميزان التجاري لها عام ٢٠١٨م يقدر بنحو ١٦.٦ مليار دولار، وهو الأعلى مستوى خلال ٥ سنوات منذ الفجوة التي شهدها الميزان التجاري للهند في مايو عام ٢٠١٣، والتي بلغت نحو ١٩.١ مليار دولار. ويرجع العجز الحالي في الميزان التجاري نتيجة قفزة إرتفاع أسعار النفط، حيث تستورد الهند ثلثي حاجاتها من النفط، وقد أدى ذلك إلى تراجع قيمة الروبية الهندية أمام الدولار مع نهاية عام ٢٠١٧م بنسبة ١٤% واستمر التراجع حتى أكتوبر عام ٢٠١٨م ، ثم إرتفعت قيمتها بنحو ٥.٦% مع هبوط أسعار النفط . وتشكل المؤشرات الإقتصادية السلبية عوامل ضغط على قيمة العملة المحلية للهند والتي تراجعت لمستوى قياسي نهاية عام ٢٠١٨م إلى٦٩ روبية لكل دولار . ومن المتوقع تراجع العجز في ميزانها التجاري نتيجة إستمرار الإنخفاض الحاد في أسعار النفط الخام مما يخفف الضغوط على الروبية الهندية ويقلل من معدل التضخم ويحسن العوامل الأساسية لمجمل الإقتصاد الكلى .

هذا بجانب الحرب التجارية التي تخوضها الهند ضد الولايات المتحدة الأمريكية بسبب قيام الأخيرة بفرض تعريفات جمركية على صادرات الهند من معدن الألمونيوم إليها ، وبالتالي قررت الهند زيادة التعريفات الجمركية بنسبة ٥٠% على بعض الواردات الأمريكية إليها (٣٠ سلعة)،حيث تعاني الولايات المتحدة الأمريكية من عجز في ميزانها التجاري مع الهند يقدر بنحو ٣٠ مليار دولار ، وفي نفس الوقت ترغب الولايات المتحدة من الهند إتخاذ مزيد من الإجراءات لخفض عجز الميزان التجاري معها، وتعد الولايات المتحدة المستورد الرئيسي من الهند بعد الصين، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بينهما نحو١٢٥ مليار دولار عام ٢٠١٧-٢٠١٨م .

كما تم إتخاذ نفس الإجراءات من قبل الولايات المتحدة ضد الصين من خلال فرض تعريفات جمركية كبيرة على قائمة المنتجات الصناعية الصينية المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتهديد بإضافة منتجات صينية أخرى تقدر قيمتها بنحو ١٠٠ مليار دولار إلى القائمة الحالية. وبناء على ذلك قررت الصين فرض تعريفات جمركية إضافية على واردات أمريكية تقدر قيمتها بحوالي ٥٠ مليار دولار . ومن المتوقع أن تتأثر نتيجة ذلك الإستثمارات في كل من الصين وأمريكا، وكذلك الأسواق المالية في مختلف أنحاء العالم بسبب النزاع التجاري المتنامي بين الولايات المتحدة والصين (العسكري حسين،٢٠١٤) .

- معدل تغطية الصادرات للواردات في تجمع دول بريكس .

يتبين من الجدول رقم (٤) أن متوسط معدل تغطية الصادرات للواردات (نسبة الصادرات إلى الواردات) في تجمع دول بريكس عام ٢٠١٨م بلغ نحو ١١٨.٤%، وهى نسبة أعلي من معدل تغطية الصادرات للواردات العالمية والبالغ نحو٩٨.٩%. وهذا مؤشر إقتصادى جيد ويدل على أن أسواق تجمع دول بريكس تعد محفزة وواعدة للصادرات نتيجة إعتماد

اقتصادياتها على أنشطة غير تقليدية بإستخدام إقتصاد المعرفة والإبتكارات الحديثة والتكنولوجيا الرقمية وبخاصة في الهند والصين .

وتحتل روسيا الإتحادية المرتبة الأولى من بين دول التجمع من حيث نسبة تغطية صادراتها لوارداتها والتي بلغت نحو ١٥٢%، تليها الصين بنسبة ١٣١.٥%، ثم جنوب إفريقيا بنسبة ١٠٧.٦%، ثم البرازيل بنسبة ١٠٤%، وأخيراً الهند بنسبة ٩٧% رغم أنها تعانى من عجز في الميزان التجاري لها .

وترجع الزيادة في صادرات دول التجمع إلي إتجاه هذه الدول إلي توسيع وتنويع العلاقات التجارية والتغير الهيكلي في نظم التبادل والتجارة من خلال إتباع سياسات تجارية خارجية بهدف خفض الرسوم الجمركية وغير الجمركية وتحرير نظم التجارة والتبادل والتخلي عن السياسات التجارية الداخلية مثل إجراءات الحماية وإحلال الواردات (تقرير التنمية في العالم، ٢٠١٩) .

- حجم الاحتياطيات النقدية الدولية واحتياطي الذهب ومعدل تغطية الاحتياطيات للواردات.

يتضح من الجدول رقم (٥) أن إجمالي حجم الإحتياطيات النقدية الدولية لتجمع دول بريكس من العملات الأجنبية بلغ عام ٢٠١٨ حوالي٤.٤ تريليون دولار، وتعبر الصين أولى دول العالم في إحتياطي النقد الأجنبي، حيث بلغ رصيدها نحو ٣.٢ تريليون دولار ، وقد إحتلت الصين من بين دول التجمع النسبة العظمى من الإحتياطيات النقدية الدولية، تليها الهند بنحو ٤١٢.٦ مليار دولار (السادسة عالمياً)، ثم البرازيل بنحو ٣٧٩.٥ مليار دولار(السابعة عالمياً)، ثم روسيا بنحو ٣٧٠.٣ مليار دولار (الثامنة عالمياً) ، وأخيراً جنوب إفريقيا بنحو٤٦.٥ مليار دولار . كما بلغ إجمالي حجم إحتياطي الذهب لتجمع دول بريكس عام ٢٠١٨ حوالي ٤٧٨٣.١ طن ، وقد إحتلت روسيا الإتحادية من بين دول التجمع النسبة العظمى من إحتياطي الذهب بنحو ٢١١٩ طن، تليها الصين بنحو ١٨٦٤.٢ طن، ثم الهند بنحو ٦٠٧.٢ طن ، ثم جنوب إفريقيا بنحو ١٢٥.٣ طن، وأخيراً البرازيل بنحو ٦٧.٤ طن. وبالتالي فإن دول التجمع تمتلك ما يقرب من نصف الإحتياطي العالمي من العملات الأجنبية والذهب . وحسب تقرير مجلس الذهب العالمي عام ٢٠١٩م تحتل الصين المرتبة الخامسة عالمياً بين أكبر الدول المالكة للذهب برصيد ١٨٦٤.٢ طن من الذهب . وفيما يتعلق بمعدل تغطية الإحتياطيات النقدية للواردات ، فقد بلغ متوسط معدل تغطية الإحتياطيات للواردات لتجمع دول بريكس عام ٢٠١٨م نحو ١٠.٦ شهور ، حيث بلغت أعلى فترة للتغطية في البرازيل بمعدل ١٤ شهر ، تليها الصين وروسيا بمعدل ١٣ شهر لكل منهما ، ثم الهند بمعدل ٨ شهور ، في حين بلغت أقل فترة للتغطية في جنوب إفريقيا بمعدل ٥ شهور (تقرير التنمية في العالم ،٢٠١٩) .

جدول (٥)

الإحتياطيات الدولية وإحتياطي الذهب ومعدل تغطية الإحتياطيات للواردات لتجمع دول بريكس عام ٢٠١٨م

المؤشرات الإقتصادية الدولة	الإحتياطيات النقدية الدولية بالمليار دولار	معدل تغطية الإحتياطيات للواردات (بالشهر)	إحتياطي الذهب (بالطن)
الصين	٣١٨٩.٤	١٣	١٨٦٤.٢
الهند	٤١٢.٦	٨	٦٠٧.٢
روسيا الإتحادية	٣٧٠.٣	١٣	٢١١٩
البرازيل	٣٧٩.٥	١٤	٦٧.٤
جنوب إفريقيا	٤٦.٥	٥	١٢٥.٣
المجموع	**٤٣٩٨.٣**	-	**٤٧٨٣.١**

المصدر : تقرير التنمية للبنك الدولي عام ٢٠١٩

ويشير تقرير البنك الدولي عام ٢٠١٩م إلى أن تجمع دول بريكس ينافس الولايات المتحدة من حيث حجم الحصص المالية وحصص التصويت داخل صندوق النقد والبنك الدوليين ويحتل مراتب متقدمة في التنمية العالمية تؤهله لتحقيق تقدم اقتصادي كبير، حيث أنشأت دول التجمع بنك التنمية الجديد الذي يعتبر مركزاً احتياطياً للعملات الأجنبية ولديه مواصفات المؤسسة الدولية، كما قامت الصين بإنشاء بنك الإستثمار في البني التحتية .

وخلاصة ما سبق تتمثل أهم المشاكل الإقتصادية التي تواجه بعض دول تجمع بريكس والتي تعرقل تحقيق معدلات نمو مرتفعة بها ، رغم مما تتمتع به من مقومات طبيعية وبشرية عالية في الآتي : إنخفاض متوسط دخل الفرد السنوي مثل الهند (١٩٣٩ دولار)، وإرتفاع معدلات البطالة مثلما في جنوب إفريقيا (٢٧.٦%) ، ثم البرازيل (١٢.٣%) ، بجانب تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي في بعض الدول مثل جنوب إفريقيا (١.٣%) ، وروسيا (١.٥%) ، ثم البرازيل (٢.٧%) ، بالإضافة إلى انتشار الفساد الإداري والبيروقراطي مثلما في الهند وروسيا، وكذلك زيادة المديونية الخارجية مثلما في الصين والهند والبرازيل ، إضافة إلى الزيادة الضخمة في عدد السكان مثلما في الصين والهند والبرازيل(Report,T.B.,2018)

النتائج الإقتصادية المترتبة على مؤتمرات قمم تجمع دول بريكس .

حددت دول تجمع بريكس أهدافها من خلال إنشاء المؤسسات وعقد القمم السنوية المنتظمة في أكثر من مكان من دول التجمع لتحقيق تلك الأهداف وتعزيز المبادئ التي توافقت عليها دول التجمع ، وما يجب القيام به مستقبلاً تجاه العديد من القضايا الدولية والمحلية وإتخاذ قرارات موحدة بشأنها . وهذه القمم تعتبر دليل قوى على مدى إستمرارية هذا التجمع ونجاحه . وفيما يلي عرض لقمم تجمع دول بريكس والأهداف والنتائج الإقتصادية التي تمخضت عنها خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨) :

١- القمة الأولى لتجمع دول بريك (BRIC) عام ٢٠٠٩م .

تعتبر القمة الأولى لدول التجمع هي حجر الأساس والتي عقدت في مدينة "إيكاترينبرج " بروسيا في ١٦ يونيو ٢٠٠٩ بحضور رؤساء الدول الأربعة (البرازيل وروسيا والهند والصين) ، وإتخذت هذه القمة عنوان " الوضع الحالي في الإقتصاد العالمي ودول البريك " ، وتم فيها مناقشة الوضع الراهن للإقتصاد العالمي وقضايا التنمية العالمية ، ودعت هذه القمة إلى إعادة صياغة النظام المالي والسعي لتشكيل جبهة موحدة لإصلاح النظام المالي العالمي عقب الأزمة المالية العالمية والتوصل لموقف مشترك بشأن إصلاح المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي (World Bank) وصندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) لتعكس التغيرات في الإقتصاد العالمى ، وذلك من خلال رغبة دول التكتل في إسقاط الدولار الأمريكي كعملة إحتياطية عالمية وتغيير نظام العملة العالمي القائم على عملة واحدة. بجانب ضرورة العمل المشترك بين دول التكتل من أجل تحسين بيئة التجارة والإستثمار الدوليين، والتعاون بين دول التكتل في مجال الطاقة ، والبحث العلمي والتطوير للتكنولوجيات المتقدمة وتعزيز التعاون بين دول التكتل فى تقديم المساعدة الإنسانية الدولية والأمن الغذائي العالمي والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة (فايز عدنان ، ٢٠١٦) .

٢- القمة الثانية لتجمع دول بريك (BRIC) عام ٢٠١٠م .

تعتبر القمة الثانية لدول التجمع البداية الحقيقية لإتخاذ خطوات ملموسة لتحريك التعاون والتنسيق بين دول التكتل والتي عقدت في مدينة " برازيليا " بالبرازيل في ١٥ أبريل عام ٢٠١٠ بمشاركة رؤساء الدول الأربعة السالفة الذكر ، وإتخذت هذه القمة عنوان " القضايا الدولية والتعاون داخل دول بريك"، وتم فيها الإتفاق على تحديد منطلقات مشتركة لإزالة آثار

الأزمة الإقتصادية وإصلاح مؤسسات الإدارة العالمية وإصلاح النظام المالي العالمي إضافة إلى مناقشة الوضع في مجال الطاقة العالمية ، بجانب رؤية مستقبلية مشتركة للحوكمة العالمية ، والتعاون بين دول التكتل في مجال الإنشاء ، وإنشاء معهد بحوث متخصص في دراسة مشاكل تجمع دول بريك، وكذلك توقيع مذكرة التعاون بين مصرف " فنيش إيكونوم بنك " الروسي والمصارف التجارية في كل من الهند والصين والبرازيل والتى تقضى بتيسير التحويلات النقدية الدولية ودراسة إمكانية تشكيل منظومة مصرفية موحدة في تجمع بريك (علو أحمد ، ٢٠١٥) .

٣- القمة الثالثة لتجمع دول بريكس (BRICS) عام٢٠١١م .

عقدت القمة الثالثة لتجمع دول بريكس في ١٤ أبريل عام ٢٠١١م في منتجع سانيا في جزيرة هاينان الصينية بعد إنضمام جنوب إفريقيا لعضوية التجمع في ٢٤ ديسمبر عام ٢٠١٠ وتغيير إسم التجمع من "بريك" إلى "بريكس" وذلك بمشاركة رؤساء الدول الخمسة أعضاء التكتل، وإتخذت هذه القمة عنوان " الرغبة المشتركة والشاملة من أجل السلام والآمن والتنمية والتعاون: رؤية واسعة ورخاء مشترك " وأن يكون شعار القرن الواحد والعشرين مبني على أساس طريق السلم والوئام والتعاون والتطور العلمي، والتوافق على تعزيز التنسيق حول القضايا الدولية والإقليمية ذات الإهتمام المشترك. كما تم التوقيع على أول إتفاقية حكومية مشتركة تقضي بالتعاون بين مصارف الدول الأعضاء والقيام بالحسابات المتبادلة ومنح القروض بواسطة العملات القومية(Brütsch, and Papa., 2012) . ويعتبر أهم حدث صاحب القمة الثالثة هو إنضمام جنوب أفريقيا وهذا له دلالة بالغة أهمها التوسع الإقليمي والدولي للدول أعضاء التجمع مما يعني التواجد في قارة إفريقيا وهذا له أبعاد متعددة سواء من الناحية السياسية أو الإقتصادية .

٤- القمة الرابعة لتجمع دول بريكس (BRICS) عام ٢٠١٢م .

عقدت القمة الرابعة لتجمع دول بريكس في ٢٩ مارس عام ٢٠١٢ في مدينة نيودلهي بالهند وذلك بمشاركة رؤساء الدول الخمسة أعضاء التجمع وإتخذت هذه القمة عنوان " شراكة بريكس من أجل الإستقرار العالمي والأمن والإزدهار" وتعزيز الشراكة من أجل التنمية المشتركة لدول التجمع في ظل عالم يتجه نحو العولمة . وكان من أهم قرارات هذه القمة وضع حلول للأزمة المالية العالمية والتدخل والمشاركة في الحلول الدولية ومتابعة المؤسسات المالية الدولية، كما قامت الدول الخمسة الأعضاء بتوقيع إتفاقية هامة حول مد التسهيلات الإئتمانية بالعملة المحلية وإتفاقية تسهيل خطاب الإئتمان المتعدد الأطراف . وبجانب الهدف المعلن من الإتفاقية والمتمثل في تعزيز التجارة بين دول المجموعة عبر خفض تكلفة التحويلات ، فقد تم إعتبار تلك الخطوة تقدم ملموس تجاه إستبدال الدولار كعملة رئيسية في التجارة الدولية من خلال موافقة دول التجمع على تسيير التجارة بعملاتها المحلية وإنشاء بنك جديد للتنمية بدول التجمع (Cooper, A.F. and Farooq., 2015) .

٥- القمة الخامسة لتجمع دول بريكس (BRICS) عام ٢٠١٣م .

عقدت القمة الخامسة لتجمع دول بريكس في ٢٧ مارس عام ٢٠١٣ في مدينة ديربان بجنوب إفريقيا وذلك بمشاركة رؤساء الدول الخمسة أعضاء التجمع ، وإتخذت هذه القمة عنوان " بريكس وأفريقيا: الشراكة من أجل التنمية والتكامل والتصنيع " ، وتم الإتفاق على تشكيل مجلس أعمال لإدارة الإستثمارات في دول التجمع بحيث يجتمع المجلس مرتين كل عام ، وتكون رئاسته دورية بين أعضاء المجموعة، بجانب كيفية تجنب المجموعة لهيمنة المؤسسات المالية الدولية . كما إجتمع قادة تجمع بريكس مع ١٦ من قادة الدول الإفريقية ورؤساء تكتلات وتجمعات إفريقية مختلفة مثل مجموعة الإيجاد ومجموعة مبادرة النيباد تحت شعار إنطلاق أفريقيا " بريكس وإفريقيا التعاون لبيئة أفضل " . وكان من أهم قرارات هذه القمة خطة إنشاء

بنك جديد للتنمية مختص بدول بريكس يسير على نهج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تمويل المشروعات والبنية التحتية في دول المجموعة والدول النامية، بجانب تأسيس وكالة تصنيف إئتماني تكون بمثابة آلية تأمين ومجلس لرجال الأعمال، بالإضافة إلى الإتفاق علي التعامل بالعملة النقدية لدول المجموعة وليس بالدولار أو اليورو ثم الإحتفاظ بجزء من إحتياطاتها الهائلة من العملات لمساعدة بعضها البعض إذا دعت الحاجة لذلك. كما حثت دول بريكس الدول الغربية الأخرى على التنازل عن حصة تصويت أكبر في صندوق النقد الدولي. وسوف يعزز مقترح إنشاء بنك التنمية الجديد لدول بريكس من مكانة التجمع بإعتباره لاعباً قوياً في صنع القرار الإقتصادي. كما تعد خطة إنشاء " بنك بريكس" علامة على إستقلالية الهند والصين وروسيا عن مجتمع الغرب الإقتصادي وتأكيد الذات والإعتماد المتبادل بين الإقتصاديات الناشئة (درار عبدالمنعم ، ٢٠١٥) .

٦- القمة السادسة لتجمع دول بريكس (BRICS) عام ٢٠١٤م .

عقدت القمة السادسة لتجمع دول بريكس في ١٥ يوليو عام ٢٠١٤ في مدينة فورتاليزا بالبرازيل وذلك بمشاركة رؤساء الدول الخمسة أعضاء التكتل ، وإتخذت هذه القمة عنوان " النمو الشامل والحلول المستدامة " لمواكبة سياسات الحلول المستدامة والتنمية الشاملة التي تقوم بها حكومات دول التجمع ومواجهة التحديات التي تواجه البشرية والتي تفرضها حاجة الحفاظ على تحقيق النمو في وقت واحد مع السياسات الإجتماعية . وكان من أهم قرارات هذه القمة زيادة درجة الإنفتاح والشمولية والتعاون وتبادل المنفعة والتواصل مع الدول الأخرى خاصة الدول النامية والإقتصاديات الناشئة ، وكذلك مع المنظمات الدولية والإقليمية بهدف تعزيز التعاون والتضامن في العلاقات مع جميع الدول. ولتفعيل هذا الغرض تم عقد جلسة مشتركة مع زعماء دول أمريكا الجنوبية بهدف تعزيز التعاون بين تجمع دول بريكس وأمريكا الجنوبية والتأكيد على دعم تجمع دول بريكس لعمليات التكامل في إتحاد دول أمريكا الجنوبية (UNASUR) من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتعزيز التعددية والتعاون الدولي في ظل تحديات العولمة (Kiely, R., 2015).

ويعتبر إعلان تجمع دول بريكس عن إنشاء بنك التنمية الجديد (NDB) وهو بنك متعدد الأطراف تديره مجموعة دول بريكس ويكون مقره في مدينة شنغهاي الصينية ، وتأسس البنك برأس مال أولى يبلغ ١٠٠ مليار دولار ، ورأس مال مساهم قيمته ٥٠ مليار دولار مقسمة بالتساوي بين الدول الأعضاء ، وكذلك إنشاء صندوق إحتياطي الطوارئ (CRA) لتجمع دول بريكس يقيمه ١٠٠ مليار دولار من أهم قرارات هذه القمة ، وذلك بهدف الحد من إعتماد تجمع دول بريكس على بنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي والدولار ، وتمكين تجمع دول بريكس من عدم الإعتماد على المؤسسات المالية التي يهيمن عليها الغرب مثل صندوق النقد والبنك الدوليين (Lavrov, S., 2012) .وستكون مهمة بنك التنمية الجديد لدول بريكس تقديم التمويل لمشروعات البنية التحتية والتنمية في دول بريكس ، وتقديم التمويل المناسب لغيرها من الدول الناشئة والنامية في العالم. وقد وافقت الدول الخمسة المشاركة في القمة السادسة على تخصيص ١٠٠ مليار دولار من إحتياطياتها من النقد الأجنبي للصندوق ، موزعة على النحو التالي : الصين (٤١ مليار دولار) ، البرازيل والهند وروسيا (٥٤ مليار دولار، بقيمة ١٨ مليار دولار لكل منهما) ،جنوب إفريقيا (٥ مليار دولار) . ويتم إستخدام إحتياطي الصندوق المالي لدعم الدول التي تواجه صعوبات مرتبطة بعملتها بسبب هروب الأموال أو التعرض لحروب مالية من قبل المؤسسات المالية والمصرفية الغربية مثل الأرجنتين التي تعرضت عملتها لمشكلات كبيرة من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وأوروبا لإرغامها على دفع فوائد مرتفعه على فوائد وديون قديمة غير حقيقية. كما تواجه روسيا ضغوط غربية بالغة على عملتها لإجبارها على تغيير سياساتها الخارجية بما يتوافق مع رغبات الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي ومساندة الصين

للمواقف الروسية في العديد من القضايا الدولية . وقد عبر رئيس الوزراء الهندي نارياندا مودى عن مفهوم القدرة الكامنة لتجمع دول البريكس بعبارة بالغة " إن ما هو فريد في تجمع دول بريكس كمؤسسة عالمية، هو أنه لأول مرة تتكتل مجموعة من الأمم على أساس مقياس " القدرة الكامنة المستقبلية " بدلاً من الثروات الموجودة أو الهوية المشتركة ، مطالباً ببناء مؤسسات مشتركة للعلماء الشباب وتأسيس جامعة بريكس المشتركة . (Kissinger, H. A., 2016)

٧- القمة السابعة لتجمع دول بريكس (BRICS) عام ٢٠١٥م .

عقدت القمة السابعة لتجمع دول بريكس في ٩ يوليو عام ٢٠١٥م في مدينة أوفا في روسيا وذلك بمشاركة رؤساء الدول الخمسة أعضاء التكتل، وإتخذت هذه القمة عنوان " شراكة بريكس عاملاً قوياً للتنمية العالمية ". وكان من أهم قرارات هذه القمة زيادة تعزيز وتوسيع التعاون داخل تجمع دول بريكس، والتنسيق بين دول التجمع وتكثيف الجهود للتصدي للتحديات الناشئة، ومواصلة تعزيز الشراكة الإستراتيجية لدول التجمع على أساس مبادئ الإنفتاح والتضامن وتبادل المنافع وتعزيز التنمية بطريقة مستدامة، وكذلك القضاء على الفقر وعدم المساواة والبطالة في تجمع دول بريكس. بجانب دعوة تجمع دول بريكس للدول الأخرى لمواجهة جميع أشكال الحماية التجارية والقيود الخفية في التجارة وتأمين الدعم لعمل منظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات الأخرى، بالإضافة إلى تبنى آلية مشتركة في إطار تجمع دول بريكس لدراسة مشاكل المنافسة التجارية ومكافحة الإحتكار المنظم. كما تم في هذه القمة مناقشة الوضع الإقتصادي العالمي، وتقلب أسعار الطاقة والمواد الخام وتراكم الديون السيادية لبعض الدول الكبرى ، حيث أن هذه الإختلالات تؤثر على ديناميكية التنمية في إقتصاديات تجمع دول بريكس. كما تم توقيع عدد من الوثائق المشتركة وإعتماد إستراتيجية للشراكة الإقتصادية بين دول التجمع حتى عام ٢٠٢٠ ، بهدف تحسين القدرة التنافسية لإقتصاديات تجمع دول بريكس في أسواق العالم. كما تم الإتفاق بين تجمع دول بريكس على تمويل أول المشروعات بداية من عام ٢٠١٦ من بنك بريكس الجديد للتنمية في مجال الطاقة المتجددة بدول التجمع لما تمثله من أهمية مستقبلية في الحفاظ على المناخ والبيئة . (Tian, H., 2016)

٨- القمة الثامنة لتجمع دول بريكس (BRICS) عام ٢٠١٦م .

عقدت القمة الثامنة لتجمع دول بريكس في ١٥ أكتوبر عام ٢٠١٦م في مدينة غووا بالهند وذلك بمشاركة رؤساء الدول الخمسة أعضاء التجمع، وإتخذت هذه القمة عنوان " بناء الحلول المستجيبة والشاملة والجماعية ". وكان من أهم قرارات هذه القمة التأكيد على أهمية مواصلة التضامن والتعاون على أساس المصالح المشتركة والأولويات الرئيسية لتعزيز الشراكة الإستراتيجية لدول التجمع ، وتفعيل دور بنك التنمية الجديد لتجمع دول بريكس (NDB) وكذلك صندوق الإحتياطي (CRA) للمساهمة بدور أكبر في الإقتصاد العالمي وتعزيز البنية المالية الدولية. كما تم الإتفاق على أهمية تنسيق الجهود الجماعية في حل المشاكل الدولية وتبنيها لموقف واضح من القضية الفلسطينية، والتأكيد على الإرتباط الوثيق بين التنمية والأمن، بجانب إدانة العقوبات الإقتصادية من جانب واحد ، والتأكيد على زيادة تمثيل الدول النامية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي لمواجهة التحديات العالمية. وقد حاء البيان الختامي لهذه القمة شاملاً كافة القضايا المشتركة بين تجمع دول بريكس بعضها البعض، وكذلك موقف تجمع دول بريكس من القضايا الدولية المختلفة ، بجانب ضرورة توسع عضوية تجمع دول بريكس . (Xiaoyun Li , Richard Carry., 2016)

٩- القمة التاسعة لتجمع دول بريكس (BRICS) عام ٢٠١٧م .

عقدت القمة التاسعة لتجمع دول بريكس في ٣ سبتمبر عام ٢٠١٧م في مدينة شيامين بالصين وذلك بمشاركة رؤساء الدول الخمسة أعضاء التكتل ، بالإضافة إلى دعوة الصين المستضيفة لرؤساء خمسة دول أخرى للمشاركة والحوار على هامش القمة، وهي مصر، طاجاكستان ، تايلاند، غينيا، والمكسيك والتي أطلق على هذه القمة مبادرة (BRICS plus) بهدف تعزيز سبل التعاون الإقتصادي والتجاري مع تلك الدول والسعي نحو شراكات أوسع مع الأسواق الصاعدة والدول النامية. وقد إتخذت هذه القمة عنوان " شراكة أقوى من أجل مستقبل أكثر إشرافاً "، وهي القمة التي تعقد في الصين للمرة الثانية بعد قمة عام ٢٠١١. وتركزت أعمال هذه القمة على مناقشة قضايا تحرير التجارة والإستثمار في الأسواق الناشئة والتعاون المالي والإقتصاد الأزرق والحوكمة العالمية، وضرورة العمل على إيجاد بديل فعال وحقيقي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى جانب تحقيق تكامل إقتصادي وسياسي بين دول التجمع، وتنمية البنية التحتية في دول التجمع ، وإيجاد طريقة فعالة لمنح وتبادل القروض بين دول التجمع بشكل لا يؤثر على الإقتصاد العالمي (Wansleben, L, 2017) . بجانب دعم التنسيق لسياسات الإقتصاد الكلي والمضي قدماً نحو الإصلاحات الهيكلية وتبني نماذج النمو المبتكرة ودعم إقتصاد منفتح على العالم مع الإستمرار في الإهتمام بالتنمية وتسهيل الروابط بين الأسواق والإندماج المالي .

١٠- القمة العاشرة لتجمع دول بريكس (BRICS) عام ٢٠١٨م .

عقدت القمة العاشرة لتجمع دول بريكس في ٢٥ يوليو عام ٢٠١٨م في مدينة جوهانسبيرج في جنوب إفريقيا وذلك بمشاركة رؤساء الدول الخمسة أعضاء التكتل ، بالإضافة إلى دعوة أربعة دول أخرى خارج تجمع دول بريكس للمشاركة على هامش القمة في إطار مبادرة (BRICS plus) ، وهي مصر، تركيا، الأرجنتين، أنجولا، وهي المرة الثانية التي تستضيف فيها جنوب إفريقيا القمة بعد قمة عام ٢٠١٣. وقد إتخذت هذه القمة عنوان " بريكس في إفريقيا "، وتركزت أعمال هذه القمة على مناقشة قضايا النمو الإقتصادي لتجمع دول بريكس، تعزيز الشراكة مع أفريقيا، والحوكمة العالمية والتنمية المستدامة، التعاون جنوب-جنوب، ، الأمن السيبراني لدول تجمع بريكس. بجانب مناقشة التحديات الراهنة ومن أبرزها تحديات النظام التجاري العالمي ومن ضمنها قضية الحرب التجارية والإقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بسبب الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على الفولاذ والألمونيوم الصينيين وإجراءات أخرى فرضتها على روسيا وبلجيكا وألمانيا، وهذه الإجراءات الأمريكية الأحادية من شأنها الضرر بإقتصاديات تجمع دول بريكس خاصة الصين وروسيا وإحداث تأثيرات سلبية على النمو الإقتصادي لدول التجمع (Report, T. B, 2018) .

ومن ناحية أخرى تفرض المتغيرات الراهنة على تجمع دول بريكس بناء نموذج برجماتي تعاوني موسع بصيغة متعددة الأطراف، فعلى مستوى التكامل الصناعي تعد روسيا دولة رائدة في الصناعات الثقيلة، وتمتلك الهند صناعة برمجيات متطورة، وهو ما يتيح فرص تعاون برجماتي في المجال الصناعي، على غرار التعاون في مجال إنشاء مناطق صناعية والتسهيلات الإستثمارية والتجارية التي تجتذب كل الأطراف. وفي إطار الإستثمارات أعلنت الصين عن خطتها لإستثمار نحو ١٤ مليار دولار في جنوب إفريقيا في إطار إقامة شراكات إقتصادية مع دول القارة الإفريقية والتعاون الجنوبي- الجنوبي (عطية مسعود ، ٢٠١٨) .

إمكانية إنضمام مصر لعضوية تجمع دول بريكس (BRICS) :

١- الدوافع والمقومات الإقتصادية المؤهلة لإنضمام مصر لعضوية تجمع دول بريكس .

تسعى مصر جاهدة من خلال التواصل المستمر مع تجمع دول بريكس للإقتصاديات الناشئة حتى تتمكن من الإنضمام لهذا التجمع من أجل العمل على تحقيق نمو حقيقي في كافة

المجالات. حيث شاركت مصر في أعمال القمة التاسعة والعاشرة عامي ٢٠١٧،٢٠١٨م لتجمع دول بريكس ، وقد مثلت دعوة مصر من البلد المضيف (الصين) للمشاركة في إجتماعات التكتل عام ٢٠١٧ خطوة إيجابية، وتعد مشاركة مصر في القمة الإقتصادية للتجمع دليل واضح على قوة الإقتصاد المصري وفرصة لعرض برنامجها الإقتصادي على صعيد التنمية والتجارة والإستثمار أمام خمسة دول من أقوى الإقتصاديات في العالم من أجل توطيد علاقات الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين دول التجمع ومصر خلال الفترة المقبلة .

كما تعتبر مشاركة مصر في هذه القمة فرصة لتوضيح التدابير التي قامت مصر بها لتشجيع الإستثمار والتي تشمل صدور قانون الإستثمار الجديد وما يوفره من حوافز وتسهيل للإجراءات التي تحفز وتشجع الإستثمار الأجنبي المباشر وقدرتها المستقبلية على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في ضوء ما تقوم به من إصلاحات ، خاصة وأن مصر تتمتع بقدرات إقتصادية وبشرية وفنية واعدة ، إلى جانب وزنها السياسي والثقافي وموقعها الإستراتيجي المميز الذي يمكنها من المساهمة بفاعلية في دعم تجمع دول بريكس وأولوياتها. كما تعد مصر شريك هام للصين في تحقيق مبادرة الحزام والطريق ، فمنذ أن طرحت الصين مبادرة " الحزام وطريق الحرير الصينية " عام ٢٠١٣م ، ومصر تشارك فيها بنشاط مكثف بهدف تحقيق التكامل بين المبادرة الصينية وإستراتيجية التنمية المستدامة على المستوى الوطني "رؤية مصر ٢٠٣٠" وكذلك على المستوى الإفريقي " أجندة التنمية الأفريقية ٢٠٦٣ " .

وتعد مبادرة الحزام وطريق الحرير الصينية الجديد أو الجسر الأوربي الآسيوي، مشروع صناعي تكنولوجي هائل غرضه ربط قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا عن طريق شبكات نقل متطورة مثل السكك الحديدية والطرق السريعة وقنوات المياه وخلق مناطق صناعية وزراعية متطورة على طول هذا الطريق وجلب التنمية إلى مناطق كانت معزولة عن العالم قبل ذلك مثل آسيا الوسطى وسيبيريا وغرب الصين والمناطق الواقعة بين الهند وباكستان وأفغانستان وإيران ، وربط هذه المناطق بمنطقة الجزيرة العربية والعراق باعتبارها المعبر الرئيسي إلى أفريقيا . ويجب أن تستثمر في هذه المشروعات أحدث التقنيات الموجودة في العالم الصناعي ، وقد رصدت الصين موازنة ضخمة لإنجاز هذه المشاريع بما لا يقل عن 4 تريليون دولار (وزارة الخارجية المصرية ، ٢٠١٨) .

ووفقاً لتقرير البنك الدولي عام ٢٠١٩م تمتلك مصر مقومات إقتصادية وسياسية تؤهلها للإنضمام لتجمع دول بريكس، فقد بلغ حجم الناتج المحلى الإجمالي لمصر عام ٢٠١٨ نحو ١.٨٢ تريليون جنيه (نحو ٢٣٠ مليار دولار أمريكي) . كما تحتل مصر المركز الرابع والأربعون في ترتيب الناتج المحلى لإقتصاديات العالم، بالإضافة إلى أن رؤية مصر الإستراتيجية لعام ٢٠٣٠ تستهدف إحتلال الإقتصاد المصري مركزاً من بين أكبر ثلاثون إقتصاد على مستوى العالم، وتحقيق معدلات نمو سنوية تصل إلى ١٠%. وهو ما يؤكد أن إنضمام مصر لتجمع دول بريكس في المستقبل ليس أمراً صعباً ، وبخاصة بعد السياسات الإقتصادية التي إتخذتها مصر مؤخراً من إجراءات وتشريعات قد تعزز وصولها إلى مصاف الدول التي تنمو بشكل سريع في ضوء تنفيذ المشروعات القومية الكبرى وخلق كيانات صناعية ثقيلة ومتنوعة (تقرير البنك الدولي ، ٢٠١٩) .

وتتمثل دوافع إنضمام مصر لهذا التجمع في رغبتها الإستفادة من دول التجمع التي يتوفر لها رصيد كبير من إحتياطيات النقد الأجنبي وحصة كبيرة من الصادرات الدولية ونجاحها في مواجهة الفقر والبطالة والتضخم وإرتفاع نسبة التعليم وزيادة الإنفاق علي البحث العلمي، بجانب حاجة مصر إلي إستثمارات أجنبية وقروض خارجية من دول أخرى غير تقليدية وتغيير الفكر القديم القائم علي الإستقطاب والإنحياز للدول الكبرى، بالإضافة إلى أن التحالفات الإقتصادية الدولية من شأنها تقوية موقف مصر على الصعيد الدولي، حيث أنه في حالة إنضمام

مصر لتجمع دول بريكس فذلك يعتبر شهادة علي ثقة المجتمع الدولي والتجمعات الإقتصادية الدولية في الإقتصاد المصري .

وقد أثار إعلان مصر عن رغبتها في الإنضمام لتجمع دول بريكس ردود فعل متباينة، حيث وصفت روسيا المطلب المصري بأنه جرئ دون معارضة منها ، في حين رأت الهند أن مسألة عضوية مصر تحتاج إلي إجماع من الدول الأعضاء في تجمع دول بريكس ورحبت بمساندة مصر في هذا المطلب الذي يتطلب مناقشات طويلة بين الدول الأعضاء قبل الموافقة على الإنضمام للتجمع علي غرار ما حدث أثناء إنضمام جنوب أفريقيا .

والسؤال المطروح : **هل تتوافر لدى مصر المقومات الإقتصادية للإنضمام لتجمع دول بريكس ؟**

فبالرغم من أن الإنضمام للتكتلات والمنظمات الدولية أصبح سمة من سمات العصر وعامل من عوامل القوة التي تسعى الدول لتحقيقها سياسياً أو اقتصادياً ، إلا أن هناك بعض المنظمات التي تحدد بعض الشروط لعضويتها ومنها تجمع دول بريكس التي وضعت شروطاً للإنضمام تتعلق بمستوى دخل الفرد ونسبة مساهمة الصناعة والصادرات في الناتج المحلي الإجمالي ، وهى شروط لا تتوافر حالياً في وضع مصر الإقتصادى .

وبتمتع تجمع دول بريكس بعلاقات إقتصادية متميزة مع مصر على مدى سنوات طويلة، حيث بلغ عدد الشركات الإستثمارية من دول التجمع في مصر عام ٢٠١٨ نحو ٢٣١٨ شركه بقيمة رأس مال يصل إلى نحو ملياري دولار، وتستثمر في عدة قطاعات إقتصادية هامة منها قطاع الصناعة والخدمات والإنشاءات والإتصالات والتكنولوجيا. وتأتى الصين في مقدمة دول التجمع من حيث حجم الإستثمارات في مصر، حيث بلغ عدد الشركات الصينية المسجلة لدى الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة نحو ١٣٤٥ شركة تعمل في مجالات مختلفة، وتصل مساهمة هذه الشركات في رأس المال إلى ٧٩٢ مليون دولار، وتوفر نحو ٢٨ ألف فرصة عمل ، وتحتل الصين المرتبة الحادي والعشرين من بين قائمة الدول الأجنبية المستثمرة في مصر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ٢٠١٨) .

بجانب ذلك تحتل الهند المرتبة الثانية بين تجمع دول بريكس المستثمرة في مصر، حيث يصل عدد الشركات الهندية المستثمرة في مصر نحو ٤٦٢ شركة ، وتصل مساهمة هذه الشركات في رأس المال إلى ٧٥٢ مليون دولار ، وتوفر حوالي ٢٧ ألف فرصة عمل ، وتحتل الهند المرتبة الثانية والثلاثون من بين الدول المستثمرة في مصر .

كما تحتل روسيا الإتحادية المرتبة الثالثة بين تجمع دول بريكس المستثمرة في مصر حيث يصل عدد الشركات الروسية المستثمرة في مصر نحو ٤٢٣ شركة ، وتصل مساهمة هذه الشركات في رأس المال إلى ١٢٥ مليون دولار، وتوفر حوالي خمسة آلاف فرصة عمل، وتحتل روسيا الإتحادية المرتبة السابعة والأربعون من بين الدول المستثمرة في مصر .

كما تحتل البرازيل المرتبة الرابعة بين تجمع دول بريكس المستثمرة في مصر ، حيث يصل عدد الشركات البرازيلية المستثمرة في مصر نحو ٢٨ شركة ، وتصل مساهمة هذه الشركات في رأس المال إلى ٣٧ مليون دولار ، وتوفر حوالي ألف فرصة عمل ، وتحتل البرازيل المرتبة الحادي والستون من بين الدول المستثمرة في مصر (الهيئة العامة للاستعلامات ، ٢٠١٥) .

وأخيراً تحتل جنوب أفريقيا المرتبة الخامسة بين تجمع دول بريكس المستثمرة في مصر ، حيث يصل عدد شركات جنوب أفريقيا المستثمرة في مصر نحو ٦٠ شركة ، وتصل مساهمة هذه الشركات في رأس المال إلى ٣٠٠ مليون دولار ، وتوفر حوالي ٢٠٠٠ فرصة عمل ، وتحتل جنوب أفريقيا المرتبة الرابعة والستون من بين الدول المستثمرة في مصر . وتشير الإحصاءات (تقرير جهاز التمثيل التجاري التابع لوزارة التجارة والصناعة ، ٢٠١٩) إلى أن حجم التبادل التجاري بين مصر وتجمع دول بريكس بلغ عام ٢٠١٨م حوالي ٢٣ مليار

دولار . حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والصين حوالي ١١ مليار دولار بنسبة إنخفاض قدرها ١٥% عن عام ٢٠١٧م ، تليها روسيا التي ترتبط مع مصر بمصالح سياسية وإقتصادية مشتركة، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وروسيا نحو ٤.٥ مليار دولار. وتأتى في المرتبة الثالثة الهند ، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والهند نحو ٣ مليار دولار مقابل 3.8 مليار دولار في عام ٢٠١٧م ، بنسبة انخفاض قدرها ٢٦% . كما بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والبرازيل نحو٣٧٦ مليون دولار . وجاءت في المرتبة الخامسة والأخيرة جنوب إفريقيا بحجم تبادل تجارى مع مصر بلغ نحو ٣٠٠ مليون دولار .

٢- تحديات إنضمام مصر لعضوية تجمع دول بريكس(BRICS) .

بالرغم من الجهود التي تبذلها مصر للتقارب مع تجمع دول بريكس من أجل الموافقة على عضوية مصر بالتجمع ، ورغم العديد من المؤهلات والمقومات التي تمتلكها للإنضمام ، إلا أن هناك الكثير من المعوقات التي يمكن أن تعوق إنضمام مصر لهذا التجمع خاصة في الفترة الحالية بسبب الظروف الإقتصادية والسياسية التي تمر بها مصر منذ عام ٢٠١١ وبخاصة إنخفاض إحتياطي العملات الأجنبية وإنخفاض عائدات الدولة من قطاع السياحة والإستثمارات الأجنبية وعجز الميزان التجاري وإرتفاع نسب التضخم والبطالة والمديونية الخارجية وإنخفاض معدل النمو الإقتصادي وتزايد معدلات الفقر. حيث أن شروط الإنضمام إلى تجمع دول بريكس تتطلب من أي دولة أن يكون معدل النمو الإقتصادي فيها ما بين ٨-١٠% ، في حين أن معدل النمو الإقتصادي في مصر ضعيف (٢.٣%) ، وهو الأمر الذي يتطلب إصلاحات عاجلة لتحقيق معدل النمو المطلوب كشرط للإنضمام لتجمع دول بريكس ، بالإضافة إلى ضعف الإقتصاد المصري مقارنة بدول التجمع والتي يجب كشرط للإنضمام لها أن تكون مصر من ضمن قائمة أفضل ٢٠ دولة علي مستوى الإقتصاد العالمي، بالإضافة إلي إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي لمصر والذي لم يتجاوز ٦٥% من حجم إقتصاد أقل دوله في تجمع بريكس وهى جنوب أفريقيا. كما أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي لتجمع دول بريكس بلغ حوالي ٣.٩ تريليون دولار عام ٢٠١٨ ، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي في مصر نحو ٢٣٠ مليار دولار فقط ، هو أقل من المتوسط السائد في تجمع دول بريكس (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ٢٠١٨) . وربما تحول هذه المعوقات دون إنضمام مصر لتجمع دول بريكس في الفترة الحالية، ولكن هناك فرصة كبيرة لإمكانية إنضمام مصر لتجمع دول بريكس شريطة تجاوز المرحلة الإنتقالية الحالية وتنشيط قطاعات النمو في الإقتصاد المصري.

كما ينبغي على مصر لكي تصبح عضواً في تجمع دول بريكس تبني هذا الهدف بجدية في التنفيذ من خلال التوافق مع الشروط الإقتصادية والقانونية اللازمة للإنضمام إلى التجمع، خاصة أن لدى مصر بالفعل ما يؤهلها للإنضمام لتجمع دول بريكس ، ومنها على سبيل المثال الدور السياسي لمصر كأكبر دولة في المنطقة العربية والشرق الأوسط ، بجانب تميزها بسوق واسع وجاذب للمستثمرين في مجالات مختلفة . كما أن مصر لديها خبرات واسعة في العديد من المجالات التي يمكنها مساعدة الدول الأخرى من أجل تحقيق المصالح المشتركة (على عبده، ٢٠١٤).

أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تجمع دول بريكس(BRICS) .

تكمن التحديات الكبرى التي تواجه تجمع دول بريكس في الإختلاف في السياسات الإقتصادية التي تنتهجها دول بريكس الخمسة، بجانب التباينات الثقافية والتاريخية والسياسات المالية التي تتبعها كل دولة على حده ، وتداخل أنظمة إقتصادية عدة ذات أحجام متفاوتة وأسعار عملات متفاوتة في نظام إقتصادي واحد. وبالرغم من الأزمات السياسية المتأصلة في تجمع دول بريكس، إلا أنها نجحت في تحقيق طفرة إقتصادية وتحولت إلى دول صناعية ذات إقتصاديات راسخة وقوية ، مما كان من الصعب على الدول الكبرى تجاوزها أو تجاهلها، ولكن أزماتها

الداخلية السياسية والإجتماعية لا تزال العائق الأكبر أمامها، والتي تمثل الثغرة التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إستغلالها لزعزعة إستقرار هذه الدول بهدف عرقلة مسيرتها الإقتصادية. ويواجه تجمع دول بريكس تحديات مختلفة ربما تستطيع دول بريكس التغلب عليها بنسب متفاوتة، وهذه المعوقات يمكن أن تحد من قدرة التجمع على تحقيق مسيرة التطور الإقتصادي ، وربما تعرقل استمرارها مستقبلاً ، ومن أهم هذه المعوقات والتحديات ما يلي (Sharma, R, 2015) :

يواجه تجمع دول بريكس تحديات عديدة تتجلى في غياب هوية موحدة لدول التجمع سواء تاريخية أو ثقافية مشتركه، بجانب التباين الداخلي الكبير بين إقتصاديات دول التجمع والذي يزيد من صعوبة العمل المؤسساتي بين الدول الأعضاء. بالإضافة إلى التباين في الجمع بين أنظمة سلطوية وأخرى ديموقراطية في النظام السياسي لدول التجمع، وكذلك التباين في إقتصاديات دول التجمع فمنها ما هو إشتراكي أو موجه من الدولة ومنها ما هو رأسمالي يتيح فرصة كبيرة للقطاع الخاص. هذا بجانب هيمنة الصين على مقاليد الإقتصاد بدول التجمع ، حيث أن البنية الإقتصادية للصين تعتبر أقوي بكثير من باقي إقتصاديات دول التجمع الأخرى.

وأخيراً فإن إقتصاديات دول التجمع مازالت مرتبطة بحركة التدفقات المالية وبالإقتصاديات القديمة، مما يشكل عقبات في مسار تجمع دول بريكس مستقبلاً. كما تعاني الدول الأعضاء في تجمع بريكس كغيرها من الدول مشاكل متعددة تؤثر على مسيرتها الإقتصادية ومن أهم هذه المشكلات (Laidi, Z., 2016) :

- الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية عام ٢٠٠٨م التي أثرت بشكل واضح على مستويات نمو تجمع دول بريكس بنسب متفاوتة .
- عدم إمتلاك دول التجمع لغة مشتركة واحدة تسهل التخاطب والتعامل التجاري فيما بينها ، ومن الصعب عليها كذلك التعامل مع أسواق الدول الأخرى في الخارج.
- تعانى بعض دول التجمع من مشاكل أمنية داخلية ناتجة عن التعددية الإثنية والدينية في مجتمعاتها، مما يسبب إضطرابات موسمية تؤثر على النمو الإقتصادي بها .
- عدم تخلى الدول الغربية بسهولة وبخاصة الولايات المتحدة عن موقعها المتقدم في السيطرة على النظام الإقتصادي والسياسي والعسكري العالمي .
- المشكلات التي تتعرض لها دول التجمع فيما بينها ومنها إغراق سوق البرازيل بالأحذية الصينية، وجنوب أفريقيا بالملابس الصينية، وفرض الهند رسوم على بعض السلع الصينية، ووجود خلافات بين روسيا والصين حول تسعير النفط الروسي.. إلخ.

نتائج وتوصيات البحث :

من خلال تحليل نشأة وتطور تجمع دول بريكس (BRICS) وأهدافها وخصائصها الإقتصادية ونتائج مؤتمرات القمم المختلفة لدول التجمع وما يواجهه من معوقات وتحديات يمكن إستخلاص النتائج الآتية :

- يتكون تجمع دول بريكس من خمسة دول (الصين والهند والبرازيل وروسيا الإتحادية وجنوب أفريقيا) تنتمي إلى أربع قارات مختلفة ، ويختلف هذا التجمع بشكل كبير عن بقية أشكال التجمعات والتحالفات والمنظمات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل ، ورغم ذلك فقد إستطاعت دول التجمع أن تتفق على توحيد مواقفها تجاه رفض الهيمنة الغربية على الإقتصاد والسياسة العالمية ، والتي تسببت في الأزمات المالية العالمية لمعظم دول العالم ، وذلك رغم كل الإختلافات الطبيعية المتعددة فيما بينها سواء الجغرافية والإقتصادية والسياسية والثقافية والعرقية والدينية واللغوية .
- يستهدف تجمع دول بريكس تبنى رؤية بديلة للنظام الإقتصادى الدولي ، من أجل خدمة مصالح الدول النامية بما يعود عليها بالمنافع وتفادى تدنى الأوضاع الإقتصادية

والسياسية بها خاصة في حالة الأزمات الدولية المختلفة من خلال إنهاء سياسة القطب الواحد والحد من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المؤسسات الإقتصادية والمالية والتجارية العالمية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية ورفض سياسات الحماية التجارية المتمثلة في فرض أمريكا ضرائب ورسوم على واردات السلع والخدمات من الدول النامية ومنها دول التجمع، والتي بدأت أمريكا إتخاذ خطوات لتطبيقها .

- يعتبر بنك التنمية الجديد وصندوق الإحتياطي كتمويل إحتياطي من أهم المؤسسات الإقتصادية والمالية لتجمع دول بريكس والذي يستهدف تمويل المشاريع الخاصة بدول تجمع بريكس ، وكذلك مواجهة الأزمات أو الكوارث الخاصة بأي دولة من دول التجمع. كما أن من أهم إنجازات تجمع دول بريكس الإقتصادية إعتماد عملاتها المحلية للتبادل فيما بينها ورفع مستوى التبادل التجاري فيما بينها ، وكذلك مع الدول النامية والفقيرة مثل القارة الأفريقية .
- ينفرد تجمع دول بريكس بمكانة إقتصادية كبيرة إعتماداً على مجموعة من الركائز والمقومات الإقتصادية وهي: ركيزة رأس المال البشري ، الركيزة الجغرافية ، الموارد الطبيعية والمعدنية ، حيث تحتل الصدارة الدولية في الكثير من الموارد المعدنية ، وهو الأمر الذي يشكل تحدياً واضحاً للهيمنة الإقتصادية الأمريكية .
- بلغ إجمالي عدد سكان تجمع دول بريكس عام ٢٠١٨ حوالي ٣.٢ مليار نسمة بنسبة ٤٢.١% من إجمالي عدد سكان العالم (٧.٦ مليار نسمة)، وهو الأمر الذي يجعل من هذا التجمع أكبر أسواق العالم الإستهلاكية ويمنحه فرصة أكبر للنمو الإقتصادي. كما بلغت المساحة الكلية لدول التجمع حوالي ٣٩.٧١٥ مليون كم^{٢} وهي تمثل نحو ٢٦.٧ % من إجمالي المساحة اليابسة الكلية للعالم (١٤٨.٩٣٩ مليون كم^{٢}) .
- بلغ إجمالي الناتج المحلي لتجمع دول بريكس عام ٢٠١٨م حوالي ١٩.٣ تريليون دولار بنسبة ٢٤% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (٨٠.٧ تريليون دولار) بالمقارنة بنحو ١٢.٦ تريليون دولار عام ٢٠١٠م ، أي بزيادة قدرها ٥٣.٢% ، وهو ما يوازى الناتج المحلى الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية أو أكثر من ذلك .
- بلغ متوسط معدل النمو الإقتصادى لتجمع دول بريكس عام ٢٠١٨م حوالي٣.٩% سنوياً، وقد جاءت الصين في المركز الأول من حيث إرتفاع معدل النمو والذي بلغ فيها حوالي ٧.٩% ثم الهند بنسبة ٧.٦% ثم البرازيل بنسبة ٢.٧% ، وتأتي في المرتبة الأخيرة جنوب إفريقيا بنسبة ١.٣% .
- بلغ متوسط معدل التضخم لتجمع دول بريكس عام ٢٠١٨ حوالي ٣.٧% سنوياً، وهو معدل مقبول ويتناسب مع درجة التقدم الإقتصادي لدول التجمع ، حيث بلغ أقصاه في روسيا بنحو ٤.٧% وبلغ أدناه في الصين بنحو ٢.٧% . كما بلغ متوسط معدل البطالة في دول التجمع حوالي ١٠.٨% خلال نفس العام ، وترجع الزيادة في متوسط معدل البطالة بدول التجمع إلى إرتفاع معدل البطالة في كل من جنوب إفريقيا والبرازيل بصفة خاصة، حيث بلغ معدل البطالة في جنوب إفريقيا نحو ٢٧.٦%، في حين بلغ معدل البطالة في البرازيل نحو ١٢.٣% .
- بلغ إجمالي حجم الديون الخارجية لتجمع دول بريكس عام ٢٠١٨م حوالي ٣.٨ تريليون دولار، بما يمثل حوالي ١.٦% من إجمالي الديون العالمية (٢٤٠ تريليون دولار) ، حيث بلغ إجمالي الدين الخارجي في الصين حوالي ١.٩ تريليون دولار، تليها البرازيل بنحو ٦٨٠.٧ مليار دولار ثم الهند بنحو ٥٤٣.٣ مليار دولار ، ثم روسيا بنحو ٤٨٢.٤ مليار دولار،وأخيراً جنوب إفريقيا بنحو١٧٦.٤ مليار دولار ، ويرجع ذلك إلى زيادة الواردات عن الصادرات فيها بمعدلات مرتفعة . كما بلغت قيمة

خدمة الدين الخارجي لدول التجمع حوالي ٣٢.٤% من إجمالى الصادرات السلعية والخدمية لها .

- بلغ إجمالي حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة لتجمع دول بريكس عام ٢٠١٨م نحو ٣٨١.٣ مليار دولار بنسبة ٢٢.١% من إجمالي حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم (١.٧ تريليون دولار)، حيث جاءت الصين في المرتبة الأولى بنحو ٢٠٣.٤ مليار دولار ، ثم البرازيل في المرتبة الثانية بنحو٨٨.٣ مليار دولار، ثم الهند بنحو٤٤.٥ مليار دولار، ثم روسيا بنحو ٣٨.٠ مليار دولار، وأخيراً جنوب إفريقيا بنحو٧.١ مليار دولار .
- بلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية لتجمع دول بريكس عام ٢٠١٨ حوالي٦.١ تريليون دولار بزيادة قدرها ٩٠.٦% عن عام ٢٠١٠ (٣.٢ تريليون دولار)، حيث تمثل نحو ١٧.٢% من إجمالي حجم التجارة العالمية (٣٥.٤ تريليون دولار). كما بلغ إجمالي صادرات دول التجمع نحو ٣.٤ تريليون دولار، وتمثل نحو ١٩.٣% من إجمالي الصادرات العالمية (١٧.٦ تريليون دولار). كما بلغ إجمالي وارداتها نحو ٢.٨ تريليون دولار، وتمثل نحو ١٥.٧% من إجمالي الواردات العالمية (١٧.٨ تريليون دولار) . كما بلغت نسبة التجارة البينية لدول بريكس نحو ٣٦.٣% من إجمالي التجارة الخارجية خلال نفس العام .
- بلغ إجمالي الفائض في الميزان التجاري لتجمع دول بريكس عام ٢٠١٨م حوالي٦٣٨.٧ مليار دولار بإنخفاض قدره ١١.٣% عن عام ٢٠١٣ (٦٤٦ مليار دولار) ، حيث حققت الصين فائض في الميزان التجاري بنحو ٥٠٩.٥ مليار دولار بنسبة ٧٩.٨% من إجمالي الفائض في دول التجمع، تليها روسيا الإتحادية بنحو ١٢٨.٧ مليار دولار بنسبة ٢٠.٢% من إجمالي الفائض ، ثم البرازيل بنحو ١٠.٨ مليار دولار بنسبة ١.٧% من إجمالي الفائض، وتأتى في المرتبة الأخيرة جنوب إفريقيا بنحو ٦.٣ مليار دولار بنسبة ٠.٩% من إجمالي الفائض في دول التجمع. أما بالنسبة للهند فقد سجلت عجز في الميزان التجاري لها يقدر بنحو ١٦.٦ مليار دولار بسبب إرتفاع أسعار النفط وتراجع قيمة الروبية الهندية أمام الدولار .
- بلغ متوسط معدل تغطية الصادرات للواردات (نسبة الصادرات إلى الواردات) في تجمع دول بريكس عام ٢٠١٨ نحو ١١٨.٤% ، وهى نسبة أعلي من معدل تغطية الصادرات للواردات العالمية والبالغ نحو٩٨.٩% . وهذا مؤشر إقتصادى جيد ويدل على أن أسواق تجمع دول بريكس تعد محفزة وواعدة للصادرات نتيجة إعتماد إقتصادياتها على أنشطة غير تقليدية بإستخدام إقتصاد المعرفة والإبتكارات الحديثة والتكنولوجيا الرقمية وبخاصة في الهند والصين .
- بلغ إجمالي حجم الإحتياطيات النقدية الدولية لتجمع دول بريكس من العملات الأجنبية عام ٢٠١٨ حوالي ٤.٤ تريليون دولار ، وتعبر الصين أولى دول العالم في إحتياطي النقد الأجنبي، حيث بلغ رصيدها نحو ٣.٢ تريليون دولار، تليها الهند بنحو ٤١٢.٦ مليار دولار (السادسة عالمياً)، ثم البرازيل بنحو ٣٧٩.٥ مليار دولار (السابعة عالمياً) ، ثم روسيا بنحو ٣٧٠.٣ مليار دولار (الثامنة عالمياً) ، وأخيراً جنوب إفريقيا بنحو ٤٦.٥ مليار دولار .
- بلغ إجمالي حجم إحتياطي الذهب لتجمع دول بريكس عام ٢٠١٨ حوالي ٤٧٨٣.١ طن ، وقد إحتلت روسيا الإتحادية من بين دول التجمع النسبة العظمى من إحتياطي الذهب بنحو ٢١١٩ طن ، تليها الصين بنحو ١٨٦٤.٢ طن ، ثم الهند بنحو ٦٠٧.٢ طن، ثم جنوب إفريقيا بنحو ١٢٥.٣ طن ، وأخيراً البرازيل بنحو ٦٧.٤ طن .

وبالتالي فإن دول التجمع تمتلك ما يقرب من نصف الإحتياطي العالمي من العملات الأجنبية والذهب .

- بلغ متوسط معدل تغطية الإحتياطيات النقدية للواردات لتجمع دول بريكس عام ٢٠١٨ نحو ١٠.٦ شهور ، حيث بلغت أعلى فترة للتغطية في البرازيل بمعدل ١٤ شهر، تليها الصين وروسيا بمعدل ١٣ شهر لكل منهما، ثم الهند بمعدل ٨ شهور، في حين بلغت أقل فترة للتغطية في جنوب إفريقيا بمعدل ٥ شهور .
- هناك الكثير من المعوقات التي يمكن أن تعوق إنضمام مصر لتجمع دول بريكس خاصة في الفترة الحالية بسبب الظروف الإقتصادية والسياسية التي تمر بها مصر منذ عام ٢٠١١ وبخاصة إنخفاض إحتياطي العملات الأجنبية وإنخفاض عائدات الدولة من قطاع السياحة والإستثمارات الأجنبية وعجز الميزان التجاري وإرتفاع نسب التضخم والبطالة والمديونية الخارجية وإنخفاض معدل النمو الإقتصادي وتزايد معدلات الفقر، وهى عوامل لا تتوافق مع الشروط الإقتصادية والقانونية المحددة للإنضمام إلى التجمع .

وفي ضوء ما سبق يمكن تفعيل التعاون والشراكة بين تجمع دول بريكس (BRICS) من خلال المقترحات الآتية :

- من المرجح أن يكون إتجاه تجمع دول بريكس الإستمرار نحو التعاون والشراكة فقط وليس التكامل على غرار تجربة الإتحاد الأوروبي وذلك بسبب حجم التحديات العالمية التي تواجهها ، والعقبات المختلفة داخل تجمع دول بريكس ، وتعقيد الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والهوية الثقافية بها، بجانب صعوبة المناخ السياسي للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من القضايا المحلية والإقليمية والدولية .
- يعتمد نجاح تجمع دول بريكس على مدى مواجهتها للتحديات العالمية الراهنة ، وعلى قدرتها على تطوير إستراتيجية متكاملة ومتسقة ، وإستخدام مواردها المتاحة بكفاءة ، وذلك من خلال بناء إتحاد إقتصادي وزيادة النمو الإقتصادي والتجارة بين تجمع دول بريكس عن طريق تكثيف تكاملها الإقتصادي بشكل كبير .
- ضرورة عمل تجمع دول بريكس على تحقيق التنمية الإقتصادية العالمية والمساهمة في إنجاحها، ومشاركة ومساعدة الدول النامية الفقيرة للخروج من الأزمات التي تعصف بها سواء الإقتصادية أو السياسية من خلال تبنى طرق التنمية المستدامة وتطبيق نظام الحوكمة العالمية .
- يجب على الدول الغربية المهيمنة إفساح المجال للدول النامية لتكون صاحبة قرار في المنظومة الدولية من خلال التمثيل العادل في ضوء إمكانياتها ومقدراتها الهائلة .
- لا يزال الطريق طويل أمام تجمع دول بريكس لإعادة التوازن للإقتصاد العالمي ، رغم قوتها الإقتصادية والسياسية، فالدول المتقدمة لن تسلم في مركزها المتقدم بسهولة وتتمسك بمكاسبها وقوتها، ولن تتراجع في الوقت القريب ، مما يفرض على تجمع دول بريكس مواصلة تكثيف جهود التكامل والتعاون فيما بينها ومحاولة كسب قوى جديدة إقتصادية صاعدة إليها مثل مصر وفنزويلا وإيران وتركيا وإندونيسيا وغيرها .
- الإستفادة من خبرات نجاح تجمع دول بريكس في تحقيق أهدافه المشتركة ، رغم كل التناقضات التي تشوبه في الثقافات والديانات والعرقيات المختلفة ومحاولة التغلب عليها بإستخدام كل الطرق المناسبة .
- وبالنسبة لموقف مصر من الإنضمام لعضوية تجمع دول بريكس لابد من ضرورة تحقيق إصلاحات عاجلة لتحقيق معدل النمو الإقتصادى المطلوب وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والحد من عجز الميزان التجاري وتخفيض نسب التضخم والبطالة والمديونية الخارجية والفقر كشروط أساسية للإنضمام لتجمع دول بريكس .

- كما ينبغي على مصر تبني هدف الإنضمام لعضوية تجمع دول بريكس بجدية في التنفيذ من خلال التوافق مع الشروط الإقتصادية والقانونية المحددة للإنضمام لعضوية التجمع ، خاصة أن مصر لديها من المقومات ما يؤهلها للإنضمام لعضوية التجمع، ومنها على سبيل المثال الدور السياسي لمصر كأكبر دولة في المنطقة العربية والشرق الأوسط ، بجانب تميزها بسوق واسع وجاذب للمستثمرين في مجالات مختلفة . كما أن مصر لديها خبرات واسعة في العديد من المجالات التي يمكن من خلالها مساعدة الدول الأخرى من أجل تحقيق المصالح المشتركة .

المراجع

أولاً : المراجع العربية

١. أحمد رجب : الإقتصاديات الصاعدة تقود قاطرة النمو ، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٣م .
٢. إفريقيا قارتنا : بريكس وإفريقيا ، مجلة إفريقيا قارتنا ، العدد الرابع ، أبريل ، ٢٠١٣م .
٣. براهما تشلاني : البريكس تبحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي ، مركز الجزيرة للدراسات ، أبريل ،٢٠١٢م .
٤. البطل محمد : قمة بريكس الخامسة وتعزيز حضورها الدولي ، مجلة النور ، ٢٠١٦م .
٥. البنك الدولي (٢٠١٩) : الإحصاءات المالية والنقدية ، سنوات مختلفة (٢٠٠٩-٢٠١٨) .
٦. تقرير الاستثمار العالمي ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ٢٠١٩م .
٧. تقرير التنمية في العالم (٢٠١٩) ، سنوات مختلفة (٢٠٠٩-٢٠١٨) .
٨. تقرير جهاز التمثيل التجاري التابع لوزارة التجارة والصناعة المصرية ، ٢٠١٩م .
٩. تقرير صندوق النقد الدولي ، ٢٠١٨م .
١٠. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب السنوي الإحصائي ، سنوات مختلفة (٢٠١٠-٢٠١٨) .
١١. درار عبدالمنعم : مجموعة بريكس تدشن بنك التنمية الجديد في شنغهاي ، ٢٠١٥م .
١٢. دياب أحمد : البريكس تكتل القوى الصاعدة ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، القاهرة ، ٢٠١١م .
١٣. سعد فارس : تكتل اقتصادي وسياسي وعسكري يعيد تكوين النظام العالمي الجديد - بريكس ورفض الهيمنة الأمريكية ، مجلة عربيات ودوليات ، جدة ، السعودية ، ٢٠١٤م .
١٤. شمس نسيب : بريكس والمواجهة الإستراتيجية مع أمريكا ، جريدة العربي الجديد ، لندن ، المملكة المتحدة ، ٢٠١٥م .
١٥. الطيف عبدالكريم : دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد الأقطاب ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، جامعة وهران الجزائر ، العدد ٣٠ ، ٢٠١٤م .
١٦. عبدالقادر غالب : مجموعة البريكس ومكانتها في البيئة الدولية ، مجلة أفاق المستقبل ، مركز الإمارات للأبحاث والدراسات الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، العدد ٢٦ ، أبريل - يونيو ، ٢٠١٥م .
١٧. عبدالعليم أحمد: تكتل بريكس والتعايش ، رؤية بديلة لإرساء نظام عالمي جديد ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، أبوظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٥م .
١٨. عزت قناوي: التكتلات الاقتصادية المعاصرة ، دار العلم للنشر ، الفيوم ، مصر ، ٢٠١٢م.
١٩. العسكري حسين: دول البريكس تتبنى نظاماً عالميا جديداً ، حركة ليندون لاروش العالمية، واشنطن ، ٢٠١٤م .

٢٠. عطية مسعود : تكتل بريكس : تحديات الحاضر وأفاق المستقبل ، ٢٠١٨م .
٢١. علو أحمد : هل تعيد دول البريكس رسم ملامح النظام العالمي؟ مجلة الجيش اللبناني ، بيروت ، لبنان ، العدد ٣٣٦ ، ٢٠١٥م .
٢٢. على عبده : مصر والانضمام لتجمع بريكس ، مجلة آفاق أفريقية ، المجلد (١٢) العدد٤٠ ، ٢٠١٤م .
٢٣. فايز عدنان : بنك التنمية لدول بريكس- مكمل أم منافس لصندوق النقد الدولي ؟ ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٦م .
٢٤. القصير، إبراهيم : تكتل دول البريكس (نشأته- اقتصادياته- أهدافه) ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر، ٢٠١٤م .
٢٥. لوس إدوارد : مجموعة دول البريكس ، المركز العربي للدراسات المستقبلية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٦م .
٢٦. محسن عادل : مجموعة البريكس والنظام العالمي الجديد ، الحوار المتمدن ، صحيفة الكترونية يومية مستقلة في العالم العربي ، العدد ٤٦٥٠ ، ٢٠١٤م .
٢٧. محمد السقا : هل تغير دول البريكس قيادة الإقتصاد العالمي ، مجلة الإقتصادية ، الشركة السعودية للأبحاث والنشر ، الرياض ، السعودية ، العدد ٦٧٦٣ ، أبريل ، ٢٠١٢م .
٢٨. محمد العسومي : مجموعة البريكس نموذجاً للتغيرات الدولية ، مجلة أفاق المستقبل ، مركز الإمارات للأبحاث والدراسات الإستراتيجية ، أبوظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، العدد ، ١٩يوليو ٢٠١٣م .
٢٩. مركز الإمارات للأبحاث والدراسات الإستراتيجية : قضايا راهنه – قمة دول البريكس : محاولة للتحول الجيو اقتصادي ، أبوظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٦م .
٣٠. مصدق حسن : البريكس تكتل ناشئ يسعى لإعادة توزيع القوة في العالم ، مركز أنظمة الفكر المعاصر ، جامعة السوربون ، ٢٠١٥م .
٣١. الهيئة العامة للاستعلامات : التجربة الاقتصادية في البرازيل ، القاهرة ، ١٩٩٨م .
٣٢. وزارة الخارجية المصرية : الاتفاقيات بين مصر ودول مجموعة الـ ١٥، ٢٠١٨م .
٣٣. يونس بلفلاح : واقع وأفاق العلاقات العربية بمجموعة البريكس ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ٢٠١٤م .

ثانياً : المراجع الأجنبية

34. Brütsch, and Papa. (2012): Deconstructing the BRICs: Bargaining coalition, imagined community or geopolitical fad? In C. a. Brütsch (Ed.), Centre for Rising Powers (p. CRP Working Paper No. 5). Cambridge: Department of Politics and International Studies, University of Cambridge.
35. Cameron, F. (2011, February): The EU and the BRICs. Brussels: EU Russia Centre.
36. Cooper, A.F. and Farooq. (2015): Testing the Club Dynamics of the BRICS: The New Development Bank from Conception to Establishment. International Organizations Research Journal, 10.5.
37. Epstein, Daniel. (2015): New Development? the BRICS Bank and International System. Harvard International magazine.

38. Goldman Sachs, G. (2007): BRICS and Beyond. New York: Goldman Sachs Global Economics Group.
39. Jim O'Neill. (2003): Dreaming with BRICS: The path to 2050. Retrieved from goldmansachs.
40. Kiely, R. (2015) : The BRICS, US 'Decline' and Global Transformations. Basingstoke: Palgrave Macmillan .
41. Kissinger, H. A. (2016): Implementation ,BRICS Joint Statistical publication , New Delhi: prabhat publicity.
42. Laidi, Z. (2016, November): The BRICS Against the West? CERI Strategy Papers N° 39, strategy papers.
43. Lavrov, S. (2012): BRICS: A New Generation Forum with a Global Reach. Moscow: Ministry of Foreign Affairs. Palat.
44. Mark Kobayashi, (2012): Building a Future with BRICs: The Next Decade for Offshoring (London: Springer).
45. Morazan, Pedro and Other's (2015): The role of BRICS in the developing world, Brussels: Directorate-General for External policies of the Union, EU.
46. Nubia, Niet O. (2012): The influence of emerging economies in International Affairs", (Estudos) Avancados,26(75).
47. O'Neill, J.; Stupnytska, A. and Wrisdale, J. (2015): Linking GDP Growth and Equity Market Returns. Goldman Sachs Asset Management, Monthly Insights.
48. Report, T. B. (2018): A Study of Brazil, Russia, India, China, and South Africa with special focus on synergies. New Delhi: Oxford University.
49. Sharma, R. (2015, Nov/Dec 6): Broken BRICs. Foreign Affairs.
50. Stuenkel, Oliver. (2015):The BRICS and the Future of Global Order. London: Lexington Books.
51. Suresh p Singh& Memory dub. (2014): BRICS and the world order a beginner guide. Foreign Policy.
52. The Trading Economics 2009-2018.
53. Tian, H. (2016): The role of BRICS in global governance. (C. A. science, Editor) Retrieved from Brics, Torento.
54. Wansleben, L. (2017): Dreaming with BRICs. Innovating the classificatory regimes of international finance. Journal of Cultural Economy .
55. Xiaoyun Li., Richard Carry. (2016): Understanding the BRICS evolving influence and role in Global Governance and Development. Paris: UK department for international development.

56. Xiaoyun Li ,Richard Carry. (2014): The BRICS in the International Development System: Challenge and Convergence. Brighton: IDS Evidence Report 58.